

## **٣٢- تنمية سيناء الفرص والتحديات**

مدوح الشرقاوى

عقدت دائرة الحوار بقاعة أ.د. أحمد حسني بمعهد التخطيط القومي - مدينة نصر - القاهرة في الرابع من شهر ديسمبر أول عام ١٤٣٥هـ ، الموافق الخامس من شهر يناير عام ٢٠١٤ ، وقد شارك فيها بحسب

**التي تتب العحائـة . كـا ، من السـادة :**

- |                                    |  |
|------------------------------------|--|
| أ.د. أحمد الريس                    | أستاذ علوم المياه- جامعة قناة السويس                       |
| أ.د. أحمد محمد مهنيه               | وكيل وزارة الكهرباء، والمتابعة والهيئات                    |
| م. حسيني محمد البكرى               | الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية                      |
| أ.د. خضر أبو قورة                  | مستشار بمعهد التخطيط القومى                                |
| أ.د. رضا أبو حطب                   | مدير المركز الفالى لدراسات تنمية سيناء- جامعة قناة السويس  |
| م. سامح موسى                       | مدير ادارة سهل الطينة الزراعية                             |
| أ.د. سهير أبو العينين              | مستشار بمعهد التخطيط القومى                                |
| أ.د. سعيد عبد المقصود              | مستشار بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومى        |
| أ.د. عاطف خليفة اللواء/ عاطف خليفة | مساعد رئيس جهاز تنمية سيناء للتخطيط والاستثمار             |
| م/ عاطف مطر                        | مدير مديرية الزراعة- شمال سيناء                            |
| أ.د. عبد القادر دباب               | مستشار بمعهد التخطيط القومى                                |
| أ.د. علا الحكيم                    | مستشار بمعهد التخطيط القومى                                |
| م/ فاتن سيد أحمد                   | مدير عام التخطيط - الجهاز الرئيسي للتعهيد                  |
| أ.د. فاروق سليمان                  | أستاذ الجيولوجيا الاقتصادية كلية العلوم- جامعة قناة السويس |
| أ.د. فريد عبد العال                | مدير مركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومى           |
| م/ محمد إبراهيم خليل               | مدير عام الزراعة- بورسعيد                                  |
| أ.د. محمد عادل أحمد يحيى           | أستاذ بقسم الجيولوجيا كلية العلوم- جامعة عين شمس           |
| أ.د. محمود عبد الحى                | مستشار بمعهد التخطيط القومى - رئيس تحرير المجلة            |
| أ.د. مدحوح الشرقاوى                | مستشار بمعهد التخطيط القومى                                |

\* أ.د. ممدوح الشرقاوى - مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

## وقائع دائرة الحوار

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم... ندوة اليوم حول تنمية سيناء وبادئ ذي بدء أرجو بحضراتكم جميعاً وأهنتكم بالعام الميلادى الجديد وأيضاً بمناسبة الأعياد المسيحية والإسلامية التى تمر علينا هذه الأيام ونتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العام عام استقرار لمصر وعام تقدم ورفاه بإذن الله.

القضية المطروحة اليوم تناقش فى إطار دائرة الحوار للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، وهذا عامها العشرين حيث بدأت منذ عام ١٩٩٣ وهى مجلة علمية تنشر فيها مقالات ودراسات علمية محكمة بالإضافة إلى دائرة حوار.

ودائرة الحوار تقليد بدأ منذ بداية المجلة ونظامها كما سنتابعه إن شاء الله . في هذا اللقاء نطرح موضوعاً من الموضوعات التى تهم التنمية على مستوى الوطن كله ويدعى لها مجموعة من الخبراء وأساتذتنا الأفضل المتخصصين ذوى الخبرة وذوى العلم فى موضوع الدائرة ويفتح نقاش بناء على ورقةخلفية للحوار، مثل الورقة الموجبة لدى حضراتكم والتي أعدها لهذا العدد أ.د.مذدوج الشرقاوى، ثم بعد تسجيل دائرة الحوار يقوم الأستاذ بمجت بتقريع المناقشات والمداخلات ثم ترسل المداخلات لحضراتكم لن شاء أن يضيف شيئاً أو يعدل عبارة بحيث يكون كل واحد من حضراتكم راضياً تماماً عن مداخلاته ويرسلها لنا ثم يتولى أ.د.مذدوج ، تحرير الدائرة وتنشر في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط والتي أهديت نسخة منها لحضراتكم الآن.

أسلوب دائرة الحوار أن أ.د.مذدوج، معد الورقة الخلفية، سوف يعطينا فكرة موجزة في خلال ربع ساعة بحيث من قرأ الورقة يتذكر ما قرأه ومن لم تاته الفرصة ليقرأ ويعرف محتويات الورقة يلم بما فيها. الورقة ستجدون فيها حضراتكم ؛ محاور، هذه المحاور إما تناقش محوراً محوراً، أو أن كل واحد في مداخلته يغطي كل النقاط وإن كان من الأفضل أن تكون محوراً محوراً لأن ذلك يسهل في عملية التحرير، إنما إذا فضلت حضراتكم أن تكون شاملة من كل طرف أهلاً وسهلاً.

الحقيقة معهد التخطيط القومى يشعر، بكل العاملين فيه ابتداء من أ.د. مدير المعهد إلى أصغر عامل ، بالسعادة لتشريف حضراتكم ولا ينقصنا إلا أ.د. فاربة عبد السلام مدير المعهد الأسبق وعضو هيئة تحرير

المجلة التى تغيبت بسبب مرض ألم بها وتمنى لها الشفاء العاجل. أرحب بحضراتكم ونبدأ بأن يقوم أ.د. مدوح بإعطائنا فكرة مختصرة عن أهم ما جاء بالورقة.

### مدوح الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم

أسمحوا لي كمعد لدائرة الحوار أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لتشريف حضراتكم لهذه الدائرة وبضفة خاصة الأخوة الذين حضروا من سيناء، وبورسعيد وتحملهم مشقة وعنة السفر، ... وبعد.

شبه جزيرة سيناء هي الجزء الشرقي من مصر وتمثل ٦٪ من مساحة مصر الإجمالية وتلقب بأرض الفيروز ومركزها الإداري والحضري مدينة العريش، وتنقسم إلى محافظتين ومناطق ثلاث: مركز في الشمال، وبلاط التي في الوسط (مركزها مدينة نخل)، ومركز الطور في الجنوب حيث الجبال العالية وأهمها جبل موسى ٢,٢٨٥ متر وجبل القديسة كاترينينا ٢,٦٣٨ متر (أعلى جبال مصر). وبتلك الجبال يقع دير سانت كاترين تلك الكنيسة الأثرية الفنية بالمخوطات والتي بناها جوستينيان عام ٥٢٧.

يحدها شماليًّا البحر المتوسط وغريًّا خليج السويس وقناة السويس وجنوبيًّا البحر الأحمر وخليج العقبة، ويحدها من الشرق فالق الوادي المتضلع المتدن من كينيا عبر القرن الإفريقي إلى جبال طوروس بتركيا، وهذا الفالق يتسع بمقدار ١ بوصة سنويًّا ومساحتها ٦٠,٠٨٨ كم٢.

هناك خلاف بين المؤرخين حول أصل كلمة "سيناء" فقد ذكر البعض أن معناها "الحجر" وقد أطلق على سيناء لكثرة جبالها، بينما ذكر البعض الآخر أن اسمها في الهieroغليفية القديمة "توشيريت" أي أرض الجدب والعراء. لكن المتفق عليه أن اسم سيناء، الذي أطلق على الجزء الجنوبي من سيناء مشتق من اسم الإله "سين" إله القمر في بابل القديمة حيث انتشرت عبادته في غرب آسيا وكان من بينها فلسطين ثم وفقوا بينه وبين الإله "تحوت" إله القمر الذي كان له شأن عظيم في سيناء وكانت عبادته منتشرة فيها. ومن خلال نقوش سراويل الخادم والمغاربة، يتضح لنا أنه لم يكن هناك اسم خاص لسيناء، ولكن يشار إليها أحياناً بكلمة "بياواو" أي الناجم أو "بيا" فقط أي "النجم"، وفي المصادر المصرية الأخرى من عصر الدولة الحديثة يشار إلى سيناء باسم "خاست مفكات" وأحياناً "دومنفات" أي "درجات الفيروز".

وتدل آثار سيناء القديمة على وجود طريق حربى قديم وهو طريق حورس الذى يقطع سيناء، وكان هذا الطريق يبدأ من القنطرة الحالية ويتجه شمالاً فيمر على تل الحى ثم ببرمانة بالقرب من المحمودية، ومن قطيبة يتوجه إلى العريش، وتدل عليه بقايا القلاع القديمة كقلعة ثارو ومكانها الآن "تل أبو سينه" وحصن "بوتو سيني" الذى أنشأه الملك سيني الأول، الذى يقع الآن في منطقة قطيبة.

كان الفتح الإسلامي مشجعاً لبعض العناصر البدوية في شبه جزيرة العرب للنزوح إلى سيناء والاستقرار بها مما شجع على انتشار الإسلام بين سكانها، وقد اعتبرتها بعض هذه العناصر نقطة ثوب إلى شمال أفريقيا فاستقر بعضها في مصر بينما نزح البعض الآخر إلى بلاد المغرب. فكانت سيناء أحد أهم المعابر البشرية خلال القرون الأولى من الفتح الإسلامي، وهذه الهجرات التي عبرت سيناء منذ الفتح الإسلامي أخذت تزداد على سيناء خلال العصرين الأموي والعباسي، ثم أخذت تقل بشكل ملحوظ منذ عصر الطولونيين، نتيجة انهيار النفوذ العربي خلال العصر العباسي الثاني، وتزايد نفوذ عناصر أخرى كالفرس والأتراك.

بدأت مصر مع بداية القرن التاسع عشر أحاديث جديدة مع تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، وكان أهمها إنشائه لمحافظة العريش عام ١٨١٠ ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعها في هذا العام. والتي كانت تمثل أول شكل إداري منظم في سيناء في العصر الحديث، ولها اختصاصات وحدود إدارية، ووضع تحت تصرف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة، كما أنشأ نقطة جمركية ونقطة للحجر الصحي (كورنتين) بالعريش، أما الطور فقد كانت تابعة إدارياً لمحافظة السويس، بينما أدخلت نخل ضمن إدارة القلاع الحجرية التي تتبع قلم الروزنامة بالمالية المصرية.

منذ نشأت إسرائيل في عام ١٩٤٨ شهدت مصر ثلاثة حروب من خلال سيناء، ففي عام ١٩٥٦ قامت كل من إسرائيل وفرنسا وإنجلترا بهجوم منظم على مصر فيما سمي بالعدوان الثلاثي على مصر، وفي ٥ يونيو ١٩٦٧ قامت إسرائيل بشن هجوم على مصر واحتلت سيناء، وفي ٦ أكتوبر ١٩٧٣ نفذت القوات المسلحة المصرية هجوماً ضد القوات الإسرائيلية وعبرت إلى الضفة الشرقية ورفعت العلم المصري.

وانسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء في ٢٥ أبريل ١٩٨٢، واسترجعت مصر شريط طابا الحدودي ببناء على التحكيم الذى تم في محكمة العدل الدولية.

ومنذ إقامة إسرائيل وحتى الآن ومستقبلاً تعتبر سيناء مصدر قلق أمنى كبير بسبب الأطماع التوسعية لهذه الدولة بل وقيامها بتنفيذ مخططات الدول الغربية ذات النزعة الاستعمارية وشديدة العداء لمصر. ويساعدها على ذلك: (١) التواضع الشديد للتنمية الاقتصادية في سيناء والتي تمركزت أساساً في السياحة وعلى شريط محدود منها على الساحل الشرقي لمحافظة جنوب سيناء، (٢) وقلة الكثافة السكانية بها، حيث يبلغ عدد سكانها حالياً نحو ٤٥ ألف نسمة يتركز أغلبهم في المناطق الشمالية منها.

ومع المعرفة بأهمية التنمية في سيناء بالنسبة للأمن القومي لمصر كانت هناك الدعوات المتكررة لوضع الخطط والبرامج الهدافة إلى ذلك، ولعل أقربها إلى الأذعان في وقتنا العاصر الدعوة إلى تنمية أرض الفيروز عقب استرداد كامل سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، هو وضع مشروع ما يعرف ببرقة السلام (على الجانب الغربي لقناة السويس) ثم ترعة الشيخ جابر على إمتدادها بالجانب الشرقي من قناة السويس بغرض التنمية الزراعية في سيناء، وتوازي مع ذلك أيضاً تحفيز الاستثمار في النشاط السياحي، وغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ولقد جاءت ثمار هذه الدعوات بنتائج طيبة في نشاط السياحة حيث أقيمت عدة منتجعات ومدن سياحية أهمها شرم الشيخ، وذهب، ورأس سدر، ونبيع، وطابا، ودير سانت كاترين، ومدينة طور سيناء... أما في الأنشطة الزراعية والتعدينية والصناعية والبنية الأساسية من طرق، وشبكات مياه شرب، وكهرباء، وتعليم، وصحة، فانحصرت نتائج مشروعاتها فيما تقوم به الأجهزة المحلية لغرض تطوير هذه الأنشطة في محاولة لإشتعال احتياجات الأعداد المحدودة والمتواعدة من السكان.

إن نتائج الجهود التنموية في سيناء عبر العقود الأربع الماضية تعد محدودة للغاية (باستثناء نشاط السياحة) بالقياس إلى ما يتواجد بها من مقومات للتنمية والتي إذا ما أحسن استخدامها يمكن أن تقي وتحسن المستويات المعيشية لسكانها، وبل وتشارك أيضاً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في مصر، ومساندة أنها القومى... فسيناء غنية بمواردها الخام الصناعية، ومواردها الزراعية التي تمكنها من

مشاركة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي المصري من مواد غذائية نباتية وحيوانية، وذلك فضلاً عن ما يتواجد في محیطها من مصايد وموارد سككية... كذلك أيضاً هناك موقعها الجغرافي والذي يربط ما بين أفريقيا، وأسيا، وأوروبا من خلال معراتها المائية والبرية والذي إذا ما أحسن استغلاله كان داعماً ومسانداً لما يمكن تحقيقه من نهضة زراعية، وصناعية، وسياحية.

إن وجود المقومات المشار إليها للتنمية في سيناء، لا ينفي وجود بعض التحديات التي تواجه التنمية بها والتي تعبّر عنها نتائج تجربة الماضي، والتي منها ما يلى : (١) تأكيد وجود الرغبة السياسية وتفعيلها في دفع التنمية الاقتصادية في سيناء، (٢) انخفاض الكثافة السكانية في سيناء، وال الحاجة إلى الموارد البشرية الكافية لتلبية احتياجات مشروعاتها التنموية، (٣) الحاجة إلى موارد مالية كبيرة.

وأنه لمن المفید أن توضح ما يلى :

- ١- أن تنمية سيناء لا يمكن أن يتحقق بدون توافر الأمن والأمان على ربوعها وذلك بالقضاء على البؤر التي تأوي المجرمين والإرهابيين وهو ما يقوم به الجيش المصري وقوات الأمن المدنى حالياً.
- ٢- أن تنمية السياحة في سيناء وإن كانت لا تشكل مشكلة كبيرة في جذب الاستثمارات الفعالة لها، إلا أن السياحة يصعب النظر إليها يأن تكون قاطرة للتنمية برغم كل ما يقال عن مساهمتها في حل مشكلة البطالة وتوفير النقد الأجنبي، نظراً لكون هذا القطاع شديد الحساسية للتغيرات السياسية التي لا تخلو من احتوائها على الأطعاف السياسية.

لذا، فإن دائرة الحوار الحالية سوف تستبعد الموضوعين السابقين، وسوف تركز على المحاور التالية للنقاش وهي :

- المحور الأول: الزراعة.
- المحور الثاني: التعدين والصناعة التحويلية.
- المحور الثالث: البنية الأساسية.
- المحور الرابع: الافق الجديد والتوافق المجتمعي.

علمًا بأن الأسئلة المثارة حول هذه المحاور لا تشكل قيداً على فكر السادة الحضور، حيث إن لهم الحق الكامل في إثارة ما يرونها إثراً للحوار حول هذه الموضوعات الأربع.

### المحور الأول: الزراعة

تشكل تنمية سيناء زراعياً مطلبًا قومياً لا غنى عنه لأسباب عديدة منها أنه لتأكل الأرض الزراعية في مصر، وبصفة خاصة في الدلتا مع التزايد السكاني بمعدلات لا تزال مرتفعة نسبياً، أصبحت مصر تواجه مشكلة تلبية احتياجات السكان من الغذاء (الذى أصبح يشكل مطلبًا هاماً لتحقيق الأمن القومى المصرى)، خاصة وأن الفترة الزمنية الحالية أوضحت بجلاء، خطورة الاعتماد على ما يسمى بالمعونات الأجنبية، وذلك من خلال التوسيع الأفقي في الأراضي الزراعية وما نطلق عليها الأرضي الجديدة المستصلحة ومنها سيناء التي تتميز، بالمقارنة مع توشكى على سبيل المثال، بأنه في ظل الندرة النسبية للمياه فهي أفضل بكثير في مجال الزراعة نظراً لأن المناخ البارد في شمال سيناء لا يستهلك الكثير من المياه بعكس مناخ توشكى قاطن الحرارة التي يستهلك ضعف كميات المياه التي يستهلكها نفس المحصول عند زراعته في شمال سيناء<sup>(١)</sup>.

وقد أدرك المصريون القدماء أهمية الزراعة في سيناء حيث ورد على لسان أحد المهتمين بتنمية سيناء في إحدى الصحف القومية أن الفراعنة كانوا يزرعون نحو ٤٠٠ ألف فدان سنويًا في منطقة جنوب العريش عن طريق المياه التي كان يحتجزها سد الروافع<sup>(٢)</sup>.

وبتناولنا المساحة الزراعية في محافظة جنوب سيناء نجد أنها متواضعة للغاية حيث تمثل ٣٪٠ بالمائة من المساحة الكلية لمحافظة وأن غالبية الأراضي لا تصلح للزراعة لكونها رملية صخرية كما أن نسبة الملوحة عالية<sup>(٣)</sup>.

أما محافظة شمال سيناء فمن الواضح أنها أوفر حظاً من جنوب سيناء فيما يتعلق بالتنمية الزراعية، حيث تراوحت المساحة المنزرعة بين ١٣٠,٦ ألف فدان في عام ٢٠٠٠، ١٦٦ ألف فدان عام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>، كما أن مساحة كبيرة من أرضها صالحة للزراعة.

والحقيقة أن فكرة تنمية سيناء بدأت عام ١٩٩٦ بما سمي "المشروع القومي لتنمية سيناء"، وكان من المفروض أن ينتهي عام ٢٠١٧ غير أنه لم يتم سوى حوالي ٥٪٠ منه وتوقف نهائياً<sup>(٥)</sup>.

ولقد اعتمد هذا المشروع على ترعة السلام، وطبقاً لبيانات "الجهاز التنفيذي لمشروع تنمية سيناء التابع لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية" فقد تحددت المساحة الإجمالية المقرر ريها بنحو ٦٢٠ ألف فدان، منها ٤٠٠ ألف فدان تخصل مشروع تنمية شمال سيناء لاستصلاح واستزراع هذه المساحة.

وباستبعاد المساحات التي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة بور سعيد ومحافظة الاسماعيلية، فإن المساحة التي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة شمال سيناء تبلغ ٢٧٥ ألف فدان منها ٧٠ ألف فدان في منطقة بئر العبد، و٧٠ ألف فدان في منطقة رابعة، و١٣٥ ألف فدان في منطقة السر القوارير، ولقد ذكر أن ترعة السلام لم يستقل منها حتى الآن أكثر من ١٪(٦).

إن هذه الإطلالة السريعة المتعلقة بتنمية سيناء زراعياً تثير العديد من التساؤلات التي نطرحها فيما يلى:

١- إذا كان ما ذكر بخصوص سد الروافع صحيحًا، فما هي حقيقة هذا السد وإلى أي مدى يتم الاستفادة منه حالياً ومستقبلًا في تنمية شمال سيناء زراعياً؟

٢- يرى البعض أن كميات هائلة من المياه تأتي من السيول والأمطار، ويأتي كل عشر سنوات سيل في سيناء، وأنه لو تم بناء خزانات ضخمة في الجبال فسوف تسقى سيناء كلها لمدة عشر سنوات، ما مدى صحة وامكانية ذلك؟

٣- يرى البعض ضرورة أن يتمتد مشروع ترعة السلام، الذي توقف عند بئر العبد منذ حوالي عشر سنوات نظراً لأن ذلك يتطلب تكلفة مرتفعة، إلى منطقة السر القوارير وهي منطقة منبسطة وسهلة في وسط سيناء وأرضها خصبة وخلالية من السكان، مما يشكل خطراً أمنياً كبيراً، بينما أفاد البعض بوجود دراسات قامت بها جامعة سيناء في ذلك الوقت ونجحت خلالها في التوصل إلى تحديد ثلاثة مسارات بديلة تقلل التكلفة وتزوي مائة ألف فدان زيادة عن المتوقع، ما مدى صحة ذلك، وإذا كانت الإجابة بنعم فهل يمكن معرفة هذه المسارات، ولماذا لم تنفذ؟

٤- يرجع السبب في تأخر الاستفادة من ترعة السلام في رى ١٩٠ ألف فدان بالسهل الساحلى إلى ضرورة تنفيذ نحو ٢٥ مأخذًا للمياه من ترعة السلام وهو ما يستغرق الكثير من الوقت إذا ما تم الاعتماد على الاستثمارات الحكومية، والسؤال هو إذا كانا أخذنا في الاعتبار بأن يقوم القطاع الخاص بدور أساسي في التنمية فلماذا لا يسند إلى هذا القطاع تنفيذ ذلك؟

- ٥- يعتبر توافر المياه الجوفية مصدراً هاماً لري الأراضي القابلة للزراعة في سيناء خاصة بعد توقف أعمال مد ترعة السلام إلى وسط سيناء، ولقد ورد في إحدى الجرائد القومية<sup>(٧)</sup> على لسان أحد المهتمين بوجود خزان النوبة الجوفي، وأن كميات المخزون المائي الجوفي للخزان الحجر الرملي النوبى تم تقديره داخل مصر بحوالى ١٦٠ مليار متر مكعب، وأنه لم يستغل الخزان الجوفي النوبى حتى الآن بصورة مناسبة، رغم كونه يمثل مشروعًا استراتيجياً سوف يساهم في تنمية سيناء، ويرجع السبب في ذلك أنه لا يوجد في مصر إلا دراسة أولية ضعيفة، والسؤال هو ما مدى صحة ذلك، وإذا كان صحيحاً، فإلى أي فترة زمنية يمكن الاستفادة منه؟ كما ورد على لسان أحد المهتمين بتنمية محافظة جنوب سيناء في إحدى الصحف القومية<sup>(٨)</sup> أن دراسات الري أكدت وجود كميات من المياه الجوفية تصلح للزراعة ومعدل تدفقها يمكن من استثمار ١٧٦ ألف فدان جاهزة للاستصلاح والاستزراع خاصة في مناطق سهل القاع وطور سيناء وسانت كاترين. والسؤال هو ، ما مدى صحة ذلك؟
- ٦- ما هو أفضل تركيب محصولي زراعي يأخذ في الاعتبار خصائص التربة والمناخ والاحتياجات المائية ويمكن من التصنيع الزراعي؟
- ٧- يوجد نظامان للحصول على الأرض الزراعية هما المزاد العلني والتخصيص، ما أفضلية ومساوئ كل نظام لتحقيق الجذب السكاني والتصنيع الزراعي.
- ٨- لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الزراعة في سيناء متمثلة في الأمان الغذائي والتصنيع الزراعي، ما الدور الذي على الدولة ممثلة في وزارة الزراعة ومراكز البحوث القيام به؟
- ٩- للعودة إلى القرية المنتجة لتلبية احتياجاتها واحتياجات السوق، ما الشكل الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند بناء المنزل المعيشى.
- ١٠- لا يزال يدور حديث عن أهمية تطليق الأراضي الزراعية باعتباره وسيلة فعالة لجذب الاستثمار الخاص الزراعي لسيناء، بينما يرى البعض الآخر أن الأخذ بنظام حق الانتفاع هو الأفضل من حيث المستثمر والمجتمع، ما أفضلية نظام على آخر؟

- ١١ هل يتتوفر العدد الكافى من الجمعيات التعاونية الزراعية وبنوك الائتمان الزراعية ومرافق البحوث الزراعية لتلبية احتياجات المناطق الزروعة حالياً، وهل هناك رؤية مستقبلية لأماكن تواجدها؟ وما هي المشاكل التي تواجهها إن وجدت وكيفية التغلب عليها؟
- ١٢ يرى البعض أن سيناء تمثل مكاناً فعالاً لإقامة تنمية داجنة من حيث المناخ وخلافه، هل أخذ ذلك في الاعتبار حالياً؟ وإذا كانت الإجابة بلا فما هي الأسباب والحلول المقترحة؟
- ١٣ أخرى.

#### المحور الثاني: التعدين والصناعة التحويلية

محافظة شمال سيناء: يتواجد في محافظة شمال سيناء ثروة تعدينية متنوعة تشمل الرخام وأحجار الزينة، الحجر الجيري، الطفلة، الجبس، الرمال الصفراء (العادية) المارلي، الدولوميت، الرمال البيضاء، الرمال السوداء، كلوريد الصوديوم، الفحم، والكربونات<sup>(٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذه الخامات التي يمكنها أن تساهم بفاعلية -في ظل ظروف معينة- في إقامة العديد من الصناعات التحويلية التي تمكن من تعظيم القيمة المضافة وفرص التشغيل، ومن ثم الجذب السكاني والحد من ظاهرة البطالة التي تعانى منها مصر- فعلى سبيل المثال فإن الرمال البيضاء التي تصل نسبة السيلييكا بها إلى ٩٦,٣٪ تدخل في صناعة الزجاج والبلاط، والسيراميك، السيليكون النقى، الوصلات الكهربائية، الكريستال، الخلايا الضوئية، المرشحات، والعدسات- فإن نعط الصناعات التحويلية في القطاع الخاص في عام ٢٠١٠ كان متواضعاً للغاية حيث بلغ عدد المنشآت ٢٦ منشأة منها ١٩ منشأة تعمل في مجال الصناعات الغذائية، و٧ منشآت تعمل في مجال صناعة منتجات المعادن اللافلزية، كما بلغ عدد المشتغلين ٤٠٣ مشتغلًا وحققت هذه المنشآت قيمة مضافة بلغت نحو ٢٥٨ مليون جنيه (١٠)، كما أن النشاط التعدينى في حد ذاته كان متواضعاً، حيث بلغ عدد منشآت القطاع الخاص التي عملت في هذا النشاط منشأة واحدة في عام ٢٠٠٦ عمل بها ٩ مشتغلين وحققت قيمة مضافة متواضعة للغاية بلغت ١٥ ألف جنيه.

محافظة جنوب سيناء : تتشابه إلى حد كبير الثروة التعدينية في محافظة جنوب سيناء مع محافظة شمال سيناء حيث يتواجد بها الرخام، الجبس، الجرانيت، الحجر الجيري، السن الطبيعي، رمل الزجاج، رمل المبانى، الدولوميت، الكاولين، المنجنيز، والفلسبار. وتقوم شركة سيناء للمنجنيز باستغلال الخامات الثلاثة الأخيرة(١١).

وبتناولنا الصناعات التحويلية القائمة على استغلال هذه الخامات الموجودة في القطاع عام ٢٠١٠، نجد أنها محدودة للغاية حيث بلغ عدد المنشآت التي تعتقد على استخدام هذه الخامات منشأة واحدة تعمل في صناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والأسمنت والجص. ولقد بلغ عدد المشغلين بهذه المنشأة ١١ مشغلاً، كما بلغت ما حققت هذه المنشأة من قيمة مضافة ١٣٧ ألف جنيه. أما في مجال التعدين والمتمثل في استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار والرمال والطفل، فيوجد منشأة واحدة تعمل في هذا المجال ويعمل بها ٧٩١ مشغلاً، كما أنها حققت نحو ٥١ مليون جنيه في عام ٢٠١٠.

إن التنوع الواضح في توافر الثروة التعدينية في محافظة شمال سيناء وجنوب سيناء، والتواضع الشديد في عدد منشآت الصناعات التحويلية وما تستوعبه من عماله وما تضفيه من قيمة مضافة، وال الحاجة الملحة لتنمية قطاع الصناعات التحويلية في سيناء شمالها وجنوبها. يطرح العديد من الأسئلة تتناول منها الآتي :

١ - أن توافر الخامات في حد ذاته لا يعني بالضرورة إمكانية تصنيعها اقتصادياً، حيث يرتبط ذلك على سبيل المثال بأشياء عديدة منها كمية الخام المؤكدة ونوعيته على ضوء الدراسات المتعلقة بها ودرجة حداثتها، وثقة المستثمرين في الجهات التي قامت بها، وكذلك أماكن توافرها أو انتشاره ومميزاته، والسؤال هو ما موقف الخامات الرئيسية من هذه المقومات.

٢ - يرى البعض أن عدم تصنيع الرمال البيضاء يرجع إلى أن مستغلى المحاجر يقومون بتصدير ملايين الأمتار من خام الرمل الزجاجي عقب استخراجه مباشرة وقبل تنقيته من الشوائب إلى دولة تركيا بسعر زهيد للغاية يبلغ دولاراً واحداً للمتر ونقوم باستيراده بعد ذلك بمبلغ ٧ دولارات للمتر الواحد(١٢)، ما

مدى صحة ذلك ولصلحة من؟ وهل يمكن تفسير تصدير الرمال نتيجة لعدم تواجد المياه النقية الازمة لغسلها؟

- ٣- يرى البعض ضرورة أن تقوم الرمال البيضاء بدور بارز في تنمية سيناء صناعياً حيث إنها تعطى لمصر الفرصة لأن تكون رائدة الدول في تصنيع الزجاج والخلايا الشمسية، ما مدى إمكانية تحقيق ذلك؟
- ٤- يتطلب استخدام الخامات أن يتم وفق ضوابط فنية لاستخراجها وأسس موحدة لتصعيدها للسوق المحلي والتتصدير لتحقيق أهداف التنمية الصناعية المستدامة، ما مدى الأخذ بذلك؟ ولماذا؟
- ٥- يرى البعض أن النظام الحال لاستغلال الثروة التعدينية في سيناء وذلك من خلال الحصول على نسبة من قيمة الإنتاج لا يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي للعمل في مجال التعدين، وأن النظام الأفضل هو ترك المستثمر ينتج وتقوم الدولة بالحصول على عائد مناسب لها من خلال فرض ضرائب على المبيعات، والسؤال هو أي المترحبين يفضل على الآخر، وهل يوجد نظام آخر أفضل؟
- ٦- يرى البعض أهمية استخدام فحم المغاردة والطفلة الزيتية كمصادر للطاقة في الصناعة وغيرها، ما مدى إمكانية تحقيق ذلك، وهل له أثر على تلوث البيئة؟
- ٧- تشكل المناطق الصناعية أحد وسائل جذب وتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، ما حقيقة الموقف للمناطق الصناعية في سيناء وبصفة خاصة المنطقة الصناعية ببشر العبد حيث تم طرحها أول مرة عام ٢٠٠٥ ثم أعيد طرحها مرة أخرى في أوائل عام ٢٠١٣، على ضوء ما يلى:

  - توافر البنية الأساسية وأسعارها.
  - أسعار الأرض حسب المساحة.
  - ضوابط الحصول على الأرض للمستثمر سواء كان مصرياً أو أجنبياً.
  - مدى ارتباط المناطق باستغلال الثروات التعدينية والزراعية.

- ٨- يعتبر إنشاء المناطق الصناعية أحد الوسائل الفعالة لتنمية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ولما كان التراث السيناء يمكن أن يقدم العديد من المنتجات التي تناسب هذه الصناعات، فهل تعتبر هذه المناطق بشكلها التقليدي في ظل التقاليد السيناء وسيلة فعالة، أم أن الأمر يتطلب فكراً آخرًا يدعم من

نشر هذه الصناعات، وإلى أى مدى يمكن الاستفادة من التجمع السياحى في المدن السياحية في جنوب سيناء لنشر ودعم الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٩- إذا كانت الدولة تسعى لتنمية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساهماتها المتعددة في التنمية الصناعية، فبماذا يفسر فرض ضرائب مبيعات على منتجات الجمعيات الأهلية بسيناء إن صح ذلك؟

١٠- ما مدى إمكانية أن نأخذ في الحسبان إقامة صناعة الآلات والمعدات الزراعية وبصفة خاصة الجرار الزراعي، الذي يمكن استخدامه في أعمال أخرى عديدة بخلاف العمل الزراعي ومضخات رفع المياه للرى، وذلك في ظل توافر المساحات الزراعية التي تعكן من استخدام الميكنة الزراعية، وفي هذه الحالة كيف يمكن إقامة هذه الصناعة؟

١١- هل تعتبر وسائل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ممثلة فيما هو قائم من الضرائب والرسوم، والإعفاءات الجمركية، مناسبة في سيناء، أم أن الأمر يقتضى اتباع سياسة استثمارية جديدة، وفي هذه الحالة ما هو المطلوب؟

١٢- يوجد نقص في إنتاج البروتين الحيواني، ويمكن للثروة السمكية تقديم بديل فعال في تغطية احتياجات المواطنين في سيناء والدلتا وذلك في ظل توажд ببحيرة البردويل ومياه البحر الأحمر جنوباً والبحر الأبيض شمالاً، ما سبب تفسير عدم وجود صناعة لقارب الصيد باستخدام البترول والغاز في جنوب سيناء؟

١٣- يتواجد عدد كبير من الأعشاب الطبية والعطرية، والتي تمثل مدخلاً فعالاً لإقامة الصناعات التحويلية خاصة في ظل الاتجاه نحو الاستخدام الكبير لهذه الخامات بدليلاً عن المنتجات الطبية الكيماوية، هل يتم استخدام هذه المدخلات بالقدر الكافى أم لا؟ وما هي الأسباب؟

١٤- دارت أحاديث عن أهمية وادى التكنولوجيا لتنمية القطاع الصناعى، ما حقيقة هذا الوادى من حيث الأهداف التى أنشئ من أجلها، تبعيته لأى جهة، ما تم تنفيذه من الأهداف، والمعوقات التى يواجهها إن وجدت والحلول المقترحة لها.

١٥- أخرى.

### المحور الثالث: البنية الأساسية

إن ما تعنيه البنية الأساسية هو المياه النقية، الكهرباء، الطرق، النقل. وفيما يلى نتناول كل منها على حدة:

#### ١. المياه النقية (١٤)

يعتبر تواجد المياه النقية أحد الأسس التي لا غنى عنها لتنمية سيناء أو التي بدون تواجدها يستحيل عمل أي تنمية لسيناء، ذلك لأن المياه النقية تمثل مصدر مياه الشرب أو شريان الحياة للسكان الذين يشكلون أحد عناصر الإنتاج الرئيسية ممثلاً في قوة العمل، كما أن إقامة العديد من عمليات التعدين والصناعات التحويلية يتوقف على تواجد المياه النقية.

أ- محافظة شمال سيناء تشير البيانات المتعلقة بالمياه النقية في محافظة شمال سيناء إلى تطور واضح في عدد محطات المياه النقية التابعة لمجالس المدن حيث زاد عدد هذه المحطات من ١٧ محطة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٢ محطة في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أي بمعدل زيادة ٢٩,٤٪ غير أنه على الجانب الآخر انخفضت كمية المياه المنتجة من ٩٦٨١٩ ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٧٤٨٨٩ ألف متر مكعب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أي بمعدل نقص بلغ ٢٢,٦٪، كما أن فاقد الشبكات بلغ ٧١٩١ ألف متر مكعب عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم ارتفع إلى ٢٩٧٧٠ ألف متر مكعب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أي بمعدل زيادة قدره ٣١,٤٪.

كما بلغ نصيب الفرد من المياه النقية المستهلكة في عام ٢٠٠٨ نحو ٥٥٤ لتر/يوم.

#### ب- محافظة جنوب سيناء

تشير البيانات المتعلقة بالمياه النقية في محافظة جنوب سيناء إلى تطور إيجابي في عدد محطات المياه النقية التابعة لمجالس المدن حيث ارتفع عدد هذه المحطات من ٤ محطات خلال الأعوام من ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٥ محطات خلال العامين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠٠٧/٢٠٠٨ وأى بمعدل زيادة بلغ ٢٥٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

غير أن كمية المياه المنتجة انخفضت من ٥٢٢١ ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٧٥٠ ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نقصن ٩٪، وذلك على الرغم من زيادة عدد المحطات بنحو ٢٥٪ في هذا العام، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت كمية المياه المنتجة ٧٤٠٧ متر مكعب، أي بمعدل زيادة قدرها نحو ٤٪.

كما أن فاقد الشبكات ارتفع من ٥٢٢ ألف متر مكعب عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٥٤ ألف م٣ عام ٢٠٠٧، أي بمعدل زيادة نحو ١٩٪.

كما بلغ نصيب الفرد من المياه النقية المستهلكة في عام ٢٠٠٨ نحو ٤٠٠,٤ متر يومياً، بناء على ما تقدم وال الحاجة إلى تنمية سيناء من المياه النقية فإنه يمكن إثارة العديد من الأسئلة للنقاش منها ما يلى:

١- أن زيادة السكان بمعدلات مرتفعة وبصفة خاصة من خلال عملية التهجير لتلبية احتياجات تنمية سيناء سوف يتطلب زيادة - أو لا - عدد محطات المياه. وللتقدير الصحيح لعدد هذه المحطات، فإن الأمر تتطلب الإجابة على سؤال بالغ الأهمية ألا وهو ما سبب انخفاض كمية المياه المنتجة من المحطات وارتفاع فاقد الشبكات من المياه والذي بلغ نحو ٣٩,٨٪ من كمية المياه المنتجة في محافظة شمال سيناء في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، كما بلغ نحو ٢١٪ في جنوب سيناء في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وذلك لما له من تأثير كبير على الاستثمارات الازمة.

٢- يرى البعض أن اقامة خزانات وسدود في محافظة جنوب سيناء - للاستفادة من مياه الأمطار مصدر ثانى - أفضل من حيث الاستثمارات المطلوبة وكمية المياه المتحصل عليها وذلك بالمقارنة بإقامة محطات تحلية المياه التي تشكل نسبة مرتتفعة من إجمالي كمية المياه النقية في محافظة جنوب سيناء حيث بلغت نحو ٦٩,٠٪ مقابل نحو ٣,٠٪ في محافظة شمال سيناء وذلك في عام ٢٠٠٨(١٦)، ما مدى القبول بذلك؟

٣- تعتبر المياه المتحصل عليها من المياه الجوفية من الآبار مصدراً رئيسياً لمياه الشرب المنتجة في محافظة شمال سيناء حيث بلغت نسبتها نحو ٥٣٪ مقابل نحو ١٢٪ في محافظة جنوب سيناء في عام ٢٠٠٨(١٧)، والسؤال هل توجد دراسات مؤكدة لخزون المياه الجوفية وأماكن تواجدها وقدرتها على

تلبية احتياجات التوسيع التنموي في محافظة شمال سيناء مع الأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية، وهل يتم صيانة وتطهير الآبار القائمة ومعرفة تكلفتها؟

٤- يرى البعض أن الفقر النسبي لسيناء من حيث توافر المياه النقية يستدعي مد خط مياه من النيل إلى سيناء، ما مدى إمكانية آخذ ذلك في الاعتبار، وهل يمكن للقطاع الخاص القيام بدور رئيسي في تحقيق ذلك، أم أن الأمر سيقتصر على القطاع العام؟ وكيف يمكن تسعير المياه؟  
٥- أخرى.

#### ٦- الكهرباء(١٨)

غنى عن القول، تعد الكهرباء من أهم العناصر ذات التأثير المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة الصناعة والزراعة وأنه مع تنمية سيناء صناعياً وزراعياً بخطوات سريعة، فإنه لابد وأن يتزايد إنتاج الكهرباء لتلبية الاحتياجات المتتسارعة في الأجلين القصير والطويل.

#### أ- محافظة شمال سيناء

حققت الطاقة الكهربائية المولدة (بالمليون ك.و.س) زيادة ملحوظة ومتواصلة تقرباً من ٣٩٧ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥٤٠ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أي بمعدل زيادة نحو ٣٦٪، وذلك على الرغم من انخفاض عدد المحطات من ١٨ محطة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٠ محطات عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ -أي بمعدل نقص بلغ نحو ٤٤,٤٪.

يشير توزيع الطاقة الكهربائية حسب الاستخدام في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى التواضع الشديد في نصيب الصناعة حيث حصلت على فقط ٠,٦٪ مقابل ٣,٩٪ للزراعة، ٢٩,٦٪ للمنازل والمنشآت التجارية والخدمة، ٥,٧٪ للهيئات الحكومية.

#### ب- محافظة جنوب سيناء

تزايدت الطاقة المولدة (مليون ك.و.س) من ٣١٦,٨ في عام ٢٠٠١ إلى ٤٢٧٨,٨ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٤٤٩٠,٩ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ غير أنها انخفضت بشدة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث وصلت إلى ١٨٦,٦.

وتشير البيانات المتعلقة بعده المحطات إلى توقف المحطات البخارية والتي بلغت الطاقة المولدة منها في عام ٤١٥٩، ٢٠٠٤/٤٣١٨,٩ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وهذا يفسر أن الانخفاض الشديد في إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة كان مرجعه توقف المحطات البخارية.

يشير توزيع الطاقة الكهربائية حسب أوجه الاستخدام إلى التواضع الشديد في نصيب الصناعة حيث تراوح بين ٠,٠١٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٠٢٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، التزايد الكبير في نصيب الزراعة من ١,٧٢٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٧٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والتزايد الكبير المتواصل في نصيب المنازل والمنشآت التجارية والخدمة حيث بلغت الزيادة ١٣,٥٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

إن البيانات المذكورة بعاليه لا سيما ما يتعلق بتوزيع الأنصبة النسبية حسب القطاعات الإقتصادية المختلفة وتقع الزيادة الكبيرة في هذه الأنصبة يدعو إلى إثارة الأسئلة التالية:

- ١- بماذا يفسر توقف المحطات البخارية في جنوب سيناء..
- ٢- ما نسبة انخفاض الطاقة المولدة أثناء عملية النقل في الشبكة وهل تتفق مع المعدلات العالمية وما أسبابها؟
- ٣- هل يمكن أن تقوم الدولة بنشر استخدام المولدات الكهربائية الخاصة على نفقتها، أو نفقة رجال الأعمال، أو جمعيات حقوق الإنسان، كوسيلة لتوليد الكهرباء خاصة في المناطق ذات التجمعات البشرية الصغيرة؟
- ٤- في ظل الاعتماد على الغاز والديزل كوقود للمحطات والتوقع الحالى لنضوب الغاز والبترول خلال فترة وجيزة نسبياً في مصر، ما مدى إمكانية الاعتماد على البديل التالية لتغطية متطلبات تنمية سيناء مستقبلاً، وما المطلوب لتحقيق ذلك؟
  - الطاقة الشمسية.
  - استخدام فحم المغار.
  - استخدام القمامه.
  - الطفلة الزيتية.

- الطاقة الحيوية.
- باطن الأرض.
- الطاقة النووية.
- أخرى.

### ١ - النقل (١٩)

يعتبر النقل من الأسس الجوهرية لتنمية سيناء، وتعتبر شرايين الطرق والكبارى، والأنفاق، والمعديات وسائل رئيسية في نقل المنتجات والأفراد من سيناء إلى الدلتا والعكس، كما تعتبر الموانئ منافذ للتصدير والاستيراد من وإلى سيناء مع العالم الخارجي.

وفيما يلى تناول كل على حدة:

#### أولاً: الطرق

#### أ- محافظة شمال سيناء

تزايادت أطوال الطرق المرصوفة من نحو ٤,٤ ألف كم عام ٢٠٠١ إلى أن بلغت أقصاها في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت نحو ٦,٦ ألف كم، ثم أخذت في الانخفاض من عام ٢٠٠٣ إلى أن بلغت ٣,٨ ألف كم في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي الطرق نحو ٦,٧ ألف كم منها نحو ٥,٥ ألف كم مرصوفة- أي ما نسبته نحو ٧٦,١٪.

#### ب- محافظة جنوب سيناء

بلغ إجمالي الطرق المرصوفة نحو ١,١ ألف كم عام ٢٠٠١ وتزايدت في السنوات التالية لتبلغ أقصاها في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ٤,٢ ألف كم ثم انخفضت بعد ذلك إلى أن بلغت نحو ٣,٦ ألف كم في عام ٢٠٠٧. وفي المقابل انخفضت أطوال الطرق الترابية انخفاضاً واضحأً من ٩١٠ كم في عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٢ كم في عام ٢٠٠٧، أي أن نسبة الطرق المرصوفة من إجمالي أطوال الطرق بلغت نحو ٩٢,٨٪.

وبرغم التطور الإيجابي- بصفة عامة- في أطوال الطرق والمرصوفة منها، لا سيما في محافظة جنوب سيناء، فإن تنمية سيناء يطرح عدداً من الأسئلة المتعلقة بالطرق منها ما يلى:

- ١- هل يوجد ارتباط بين الطرق المرصوفة وأماكن تواجد الخامات التعدينية والأماكن المحتملة للتصنيع، والمناطق الصناعية القائمة، وإذا كانت الإجابة بلا، فما تفسير ذلك؟
  - ٢- هل يوجد ارتباط بين الطرق المرصوفة والأماكن الزراعية القائمة بما يمكن من حل مشكلة نقل المدخلات الزراعية من الدلتا إلى سيناء والمنتجات الزراعية إلى الدلتا؟
  - ٣- هل يوجد قصور واضح لما يمكن أن تكون عليه شبكة الطرق في الأراضي المحتمل زراعتها مستقبلاً من حيث الأطوال، والاستثمارات اللازمة وكيفية تنفيذها؟
  - ٤- إلى أي مدى يمكن الأخذ بنظام B.O.O.T في إقامة شبكة الطرق اللازمة؟
  - ٥- تشكل الطرق السريعة المزدوجة حاجة ملحة لتلافي حوادث الطرق والتي أصبحت ظاهرة مقلقة، ما مدى أخذ ذلك في الحسبان؟
- ٦- أخرى.

### ثانياً: العبارات

تعتبر العبارات أقدم وسائل النقل بين غرب القناة وسيناء حيث إنها كانت وسائل النقل الوحيدة قبل إنشاء نفق الشهيد أحمد حمدي وكوبري الفردان.

١- وعلى الرغم من أهمية العبارات كوسيلة للنقل نظراً لارتباطها بموقع الإنتاج في سيناء والعكس، تعتبر مرحلة الذهاب والعودة من سيناء رحلة عذاب يومية تستغرق وقتاً وما لذلك من آثاره السلبية على العديد من المنتجات الزراعية سريعة العطب، هل يوجد حل يمكن اقتراحه لهذه المشكلة.

### ثالثاً: الموانئ

يوجد عدد من الموانئ في سيناء، ففي شمال سيناء يوجد ميناء العريش وهو الميناء التجاري الرئيسي بالمحافظة، وفي جنوب سيناء يوجد ميناء نوبيع الذي يعد أهم الموانئ التجارية في هذه المحافظة، إضافة إلى ميناء أبو زنيمة لنقل الخامات المعدنية ومينائي وادي فيران ورأس سدر لتصدير البترول. ولما كانت الموانئ تعتبر الشريان الرئيسي للنقل البحري من وإلى الخارج - وأنه من المتوقع مع ت التنمية سيناء أن تزداد حركة التصدير والاستيراد شماليًّا وجنوبيًّا ولاسيما إلى الدول العربية خاصة في ظل التقارب الشديد الذي تحقق حالياً، فإننا نطرح الأسئلة التالية:

- ١- في أغسطس ١٩٩٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٦ باعتبار ميناء العريش ميناً تجاريًّا بدلًا من كونه ميناً صيد، فهل حدث تطور في هذا الميناء منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما هو هذا التطور وإلى أي مدى يمكن أن يلبي متطلبات تنمية سيناء مستقبلًا في الاستيراد والتصدير؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فما هي المشاكل التي تعيق التطوير، وما هي الحلول المقترنة؟
  - ٢- ما مدى إمكانية تطوير ميناء نوبيع ليقوم بدور فاعل في تنشيط التجارة بين مصر والدول العربية، وإذا كانت هناك إمكانية لذلك، فما هو التطوير المقترن؟
  - ٣- يتطلب تطوير الموانئ، بسيناء استثمارات كبيرة، وتقضي تنمية سيناء سرعة التنفيذ، والسؤال هو هل تستطيع الدولة تحقيق ذلك؟ أم أن الأمر يتطلب الأخذ بمقاهيم جديدة، وما هي هذه المفاهيم؟
  - ٤- أخرى
- رابعاً: الأنفاق والكباري**

تعتبر الأنفاق والكباري وسائل نقل فعالة مقارنة بالعبارات، وفي سيناء يوجد نفق واحد هو نفق الشهيد أحمد حمدي، وكوبري السلام وكوبري الفردان. إن تنمية سيناء زراعياً وصناعياً وخدمياً سيجعل من وسائل النقل الحالية عاجزة عن مواكبة المتطلبات، وهذا يدعونا لإثارة الأسئلة التالية:

- ١- إن إقامة نفق أمام وسط سيناء كان يمثل مطلبًا هاماً قبل إنشاء كوبري السلام، وقد عرضت إحدى الشركات الأجنبية إقامة هذا النفق مقابل تحصيل رسوم عبر معينة، غير أن هذا التوجه اختلف بعد إقامة كوبري السلام، والسؤال هو ما أسباب ذلك، خاصة وأن تأخير تنفيذ هذه المشروعات الكبيرة يتربّط عليه زيادة كبيرة في الاستثمارات المطلوبة؟
- ٢- هل تتطلب تنمية سيناء إقامة نفق واحد أو عدة أنفاق، وإذا كان ذلك يتطلب استثمارات كبيرة، فهل تستطيع الدولة تحقيق ذلك أم أنه من المفضل إسناد ذلك للقطاع الخاص المحلي والأجنبي؟
- ٣- هل توجد أفضلية لإقامة الأنفاق بدلًا من الكباري، وإذا كانت الإجابة بنعم، ما هي تلك الأفضليات؟
- ٤- أخرى.

هـ - علاوة على ما تقدم بخصوص المحاور الثلاثة السابقة يرى البعض أن التأثير في تنمية سيناء يرجع إلى تعدد الجهات المشرفة على تنمية سيناء، ما مدى صحة ذلك، وهل إنشاء جهاز تنمية سيناء يمكن أن يقدم الحل؟

#### المحور الرابع: الوافد الجديد والتوافق المجتمعي

إن تنمية سيناء زراعياً ومنجمياً وصناعياً وخدماً سوف تؤدي إلى جذب عدة ملايين من البشر للإقامة بها، ولقد قدر أن عملية تنمية سيناء سوف تؤدي إلى تسكين ما يقرب من ٥ مليون نسمة منهم ما يقرب من ٣ مليون نسمة في المرحلة الأولى، علماً بأنه في عام ٢٠٠٦ بلغ عدد سكان شمال سيناء نحو ٣٤٣,٧ ألف نسمة ونحو ١٥٠,٩ ألف نسمة في جنوب سيناء، إن توطين الملايين المقترحة من البشر سوف يؤدي إلى توفير فرص العمل المنتج للسكان من أبناء سيناء إلى جانب غيرهم من سكان المحافظات الأخرى لاجتذابهم للاستيطان في سيناء، ومن ثم زيادة الكثافة السكانية بها، فضلاً عن تخفيف معدلات الزيادة في الكثافة السكانية بالدلتا والوادى. وهذا يدعو إلى إثارة العديد من الأسئلة منها ما يلى:

- ١- هل أجريت دراسات تفصيلية عن المشاكل التي يواجهها المهاجرون إلى سيناء أم لا، وفي كلا الحالتين، ما هي الأسباب وأعم النتائج؟
- ٢- هل يعتبر المجتمع السينياوي أن قوم الوافد الجديد مشاركاً له في أرض سيناء، أم أن أرض سيناء ملك للمجتمع ويقبل به.
- ٣- يستمد القضاء العربي في سيناء جذوره منذ سنين طويلة، ما مدى إمكانية الأخذ بذلك في الفصل في القضايا محل الخلاف بين الوافد الجديد، وأهل سيناء؟
- ٤- هل تقبل العائلات السينياوية الزواج لأبنائهم من الوافدين الجدد أم لا، وفي كلا الحالتين ما هي الأسباب؟
- ٥- هل تقبل العائلات السينياوية الزواج من العائلات السينياوية الأخرى، وفي كلا الحالتين ما هي الأسباب؟

- ٦- هل يمكن القول بأن عدم تعليم الآباء والأبناء له دور في تأصيل العادات والتقاليد السينياوية؟
- ٧- كيف يمكن أن يحدث توافق مجتمعي بين الوافد الجديد والمجتمع السينياوي.

#### محمد عبد الحسنى

سوف تفتح باب النقاش ونبداً بالترتيب وستكون المداخلة الأولى في حدوده دقائق ويمكن أن نعمل جولة ثانية إذا أراد أحد الزملاء إضافة تعقيبات أخرى.

المحور الأول : الزراعة<sup>\*</sup>

أحمد الرئيس

الحقيقة أن مشكلة المياه في سيناء ليست مشكلة نقص في كميات المياه المتاحة بل المشكلة هي في إدارة مصادر هذه المياه التي لدينا فعلاً في سيناء، ومشكلة إدارة موارد المياه مشكلة عامة سواء كانت في سيناء أو في أي مكان آخر بمصر، وقد ذكر بعض الزملاء هنا أن المشكلة إدارية بحتة.

فمن ناحية مصار المياه في سيناء، المورد الأول وهو الأمطار نجد أن سيناء تعتبر من أكثر مناطق مصر غنى في كميات مياه الأمطار الساقطة عليها، بل هي أغناها على الإطلاق وبخاصة في الجزء الشمالي الغربي منها حيث تتساقط أعلى كمية أمطار في مصر قاطبة على منطقة رفح - الشيخ زويد وتصل كميتها إلى ٢٥٠ مم/سنة وتليها أيضاً كمية المطر الساقط على منطقة جبال جنوب سيناء والتي تبلغ في المتوسط حوالي ٧٦٠ مم/سنة وهي كميات كبيرة نسبياً لا نجدها في أي جزء آخر بمصر وتتسبب في إحداث السيول المدمرة التي تشكو منها سنوياً في مواسم الأمطار، فكيف نقول أن لدينا نقصاً في المياه بسيناء ونشكو في نفس الوقت من تلك السيول المدمرة بكثيارات المياه الهائلة التي تذهب هباءً للبحر.

الإدارة المائية في سيناء لابد أن توظف المياه الموجودة بسيناء طبقاً لاحتياجات التنمية، فثلاً في الزراعة التي تستهلك ٨٥٪ من الموارد المائية، يجب تحديد المناطق الصالحة للزراعة بسيناء وتوظيف مصادر المياه المتاحة بهذه المناطق للزراعة، ونحن لا نطبق هذا المفهوم حالياً بدليل أننا وضعنا مسار ترعة السلام في الجزء الشمالي الساحلاني الغربي فعلاً بال المياه الجوفية المتعددة بالأمطار وكان الأولى أن يكون مسار الترعة في منطقة لا تتواجد بها مصادر للمياه (منطقة وسط سيناء مثلاً) وهي منطقة لن تحتاج إلى الكثير من محطات الرفع وستسير المياه بصورة طبيعية من المستويات العالية في الوسط إلى المستويات المنخفضة شمالاً مروراً بمناطق السر والقوارير ورابعة التي تحتاج إلى عمليات استصلاح وزراعة أراضيها. إن ترعة السلام رغم أنها توفر مياه لاستصلاح الأراضي إلا أن لها تأثير سبيء على المياه الجوفية الموجودة بالمنطقة والتي كانت قبل وجود الترعة على درجة نقاء عالي وتستخدم في الأغراض

\* تم ترتيب أسماء السادة المشاركون في محاور دائرة الحوار الأربع حسب الترتيب الهجائي للأسماء، مالم يكن من المهم إجراء تعديل طفيف في هذا الترتيب لصالح ترابط الأفكار.

المنزلية للسكان المحليين وأصبحت الآن عرضة للتلوث. ويعتبر هذا مثالاً لسوء الإدارة المائية وتخطيط مشروعات التنمية في سيناء.

والورد الثاني للمياه في سيناء هو المياه الجوفية التي تتدفق من مياه الأمطار. وتزخر سيناء بالعديد من الخزانات الجوفية في مناطق عديدة منها. فخزان الحجر الرملي النوبى من الخزانات الرئيسية في الجزء الأوسط من سيناء، وهذا الجزء يعاني من العديد من الكسور والفالق الجيولوجية التي تجعل من مهمة استكشاف تواجدات المياه الجوفية بهذه المنطقة مهمة صعبة وعسيرة وتحد من حفر آبار للمياه بأعمق قليلة، وهي منطقة تحتاج للدراسات الهيدروجيولوجية التفصيلية لتيسير حفر آبار منتجة للمياه فيها، والمنطقة الأخرى الأكثر أهمية لتوارد المياه الجوفية هي منطقة سهل القاع بجنوب غرب سيناء، وهي تحتوى على خزان جوفي كبير ومتعدد بعيادة السيول الناشئة على المنطقة الجبلية الجنوبية لسيناء. وقد كان هناك استغلال جيد لهذه المياه في بعض المزارع المنتشرة بسهل القاع، ولكن حدث مؤخراً بعض العوائق الإدارية التي أدت إلى توقف الفلاح من الآبار المحفورة وموت معظم المزارع هناك.

والورد الثالث للمياه في سيناء هو مياه السيول، واعتقد أن الله سبحانهنا على هذه الكثبات الكبيرة من المياه المهدرة للبحر والمتسbie في الكثير من المخاطر والخسائر السنوية لمصر، فكلنا يسمع عن السيول السنوية بوادي وتير ووادي دهب والحوادث التي تسببتها في مواسم الأمطار والكثير من الضحايا خلال هذه الفترات، وبالنظر لكميات المياه بهذه السيول نجد أن الرخوة المطرية الواحدة على وادي دهب (وهو يعتبر من الوديان المتوسطة في المساحة بجنوب سيناء) تنتج حوالي ٨٠ مليون متر مكعب من المياه في السيل الناجح والتي يذهب معظمها إلى البحر. فما بالك بالوديان الكبيرة في المساحة كوادي وتير؟ وما بالك بكميات المياه خلال الموسم المطري الكامل؟ نحن لدينا كميات هائلة من المياه في سيناء ولكن مشكلتنا في حسن إدارة هذه المياه وتخطيط استخداماتها في أغراض التنمية المختلفة بسيناء.

### رضا أبو حطب

من نعم الله سيناء متكاملة تذهب للشيخ زويد تجد زراعة خوخ وتين وكتنالوب، العريش بها الزيتون، دير العبد تجد التخيل، ووسط سيناء نباتات طيبة.

يوجد ٧ جهات بحث تعمل ومستقرة، منها المركز القومى للبحوث، مركز بحوث الصحراء، مركز البحوث الزراعية، جامعة قناة السويس، جامعة القاهرة. كل الباحثين الذين يأخذون مشروعات يشتغلوا في سيناء. ولو لا أن هناك ناس محترمون في مديرية الزراعة كان كل الشغل ضائع، نحن محتاجون في سيناء إلى عقول تنموية، قيادة سيناء يجب أن تكون عقولاً تنموية. الناس ت يريد أن تأكل، يمكن أن تنام في خيمة لكن لابد أن تأكل.

سامح موسى

بالنسبة لمحور الزراعة، طبعاً كلنا مدربين أن أي تنمية في أي منطقة تكون قائمة على المياه، لذلك هناك لي تحفظ حتى من بداية ترعة السلام عن اتجاه المحور الخاص للتربة وهو أن ترعة السلام مفروض بالعقل والمنطق أن تكون في الوسط لكي يكون هناك سهولة في توزيع الري فيجب أن يتم توزيع الري عن الشمال واليمين بشيء من التوازن فليس من المنطق أن يكون محور الترعة في أقصى الشمال وأريد أن أوصيها لأقصى الجنوب. هذا الأمر أدى إلى ظهور مشاكل وعيوب كثيرة في التصميم وقد لمست ذلك بحكم كوني مديرًا لإدارة سهل الطينة وبحكم تواجدينا في المنطقة منذ أكثر من ١٥ سنة أستطيع القول أن منطقة سهل الطينة ٥٠ ألف فدان ضمن خطة الـ ٤٠ ألف فدان الخاصة بترعة السلام في شرق القناة وبداية المرحلة الثانية بعد أن تعبر الترعة قناة السويس.

حيث قسمت المنطقة إلى ثلاثة فئات هي (أ) شركات استثمار كبيرة فوق الـ ٥٠٠ فدان، (ب) استثمار متوسط ٥٠٠ فدان، (ج) صغار المنتفعين من ١٠٠ - ٥٠ فدان اختصت جزء، شمال الترعة بالشركات الكبيرة الاستثمار وطبعاً هذه الشركات للأسف في منطقة ذات ملوحة عالية وقلوية وفيها صعوبة كبيرة في عملية الاستصلاح وساد جدال حول أنها تصلح أو لا تصلح لإجراء عمليات الاستصلاح والغسيل من أجل الاستزراع الأمر الذي دفع أصحاب هذه الشركات إلى الاستزراع السمكي حيث يوفر فرص الاستثمار الأسرع والأريح.

وهنا فإننا لنا رأى هام عن متابعة المشاريع القومية وما آلت إليه حيث إنه لابد من البحث عن مصدر بديل لتغذية هذه المزارع السمكية بـمياه غير مياه ترعة السلام والتي لم تنشأ لغرض الاستزراع السمكي وبذلك أوفى مياه الترعة للمزارعين الجادين في استصلاح أراضيهم وزراعتها والذين يعانون أشد المعاناة

بسبب نقص المياه والذى يتسبب فى بوار أراضيهم وقلة إنتاجيتها من المحاصيل الهامة والذين يفضل مجهوداتهم الجباره وصلت المساحة المنزرعة فعلياً للموس الحالى ٢٠١٣ إلى ٨٥٠٠ فدان منزرعة بأجود المحاصيل وهذا المصدر البديل للمياه يتمثل فى مياه البحر والذى يبعد عن المنطقة لمسافة قصيرة لا تتجاوز ٥ كيلو مترات وهنالك أيضاً مياه الصرف الزراعى للمنطقة من مصرف الفرما وبالوظة العموميين. وللعلم فإن هناك بنية منشأة يمكن استغلالها لهذا الغرض تمثل فيما يعرف بقناة المستثمرين فلا يعقل أن تقوم الدولة مثل هذا المشروع العملاق وتقوم بنقل مياه النيل إلى سيناء لتنميتها فنجد أنها ذهبت إلى غير الغرض المنشود.

وخطورة هذا الأمر أيضاً أن المشروع يعتبر متوقفاً عند هذه المرحلة حيث من المفترض أن يستكمل مسار المياه بعد سهل الطينة وصولاً إلى منطقة رابعة وبئر العبد ثم إلى منطقة السر والقوارير الأمر الذى بات صعباً حيث تقف المياه أمام محطة رفع السلام (٥) في منسوب وكمية لا يستطيع معه تشغيل المحطة . . .

كما وأنه لدينا رأى آخر بضرورة إنشاء معمل إقليمي لتحليل التربة والمياه بالمنطقة للوقوف على مدى صلاحية الأراضي للاستصلاح ويمكن ومن خلال نتائج التحليل والدراسات تقسيم الأرضي بالمنطقة إلى ثلاثة فئات الأولى: أراضي لا يمكن استصلاحها أو تتطلب تكاليف عالية للاستصلاح بشكل غير مجدى اقتصادياً وهذه الأرضي يمكن استبعادها من المشروع ويتم إدامتها بالمياه من المصادر البديلة والتي اقتربناها مسبقاً وهي غالباً قريبة من البحر في أقصى الشمال.

والقسم الثاني: أراضي قابلة للاستصلاح ومجدية اقتصادياً ويتم وضع برامج لاستصلاحها على أسس علمية سليمة.

أما القسم الثالث: فهي أراضي جيدة للاستزراع المباشر وتشمل الأرضي المنزرعة فعلياً مع وضع البرامج العلمية لمصانتها والمحافظة عليها من التملح والتدحرج.

سيد عبد المقصود

الموارد المائية وهى سر الحياة، وتعتبر عنصراً حاكماً في التنمية وأهم ضوابط التنمية في سيناء، فهنالك الآبار، وهناك الأمطار، وهناك السيول، وامتدت إليها مياه النيل - وهو ما يقتضي نعط تنمية رشيد.

إن فرص الاستثمار في سيناء لا تحصى ولا تعد، ابتداء من الأسماك في بحيرة البردويل وحتى الذهب بل والقمح والشعير والنباتات الطبية والمعطرية، والسمان وليس الدجاج فقط وأحلى لحم ضأن في الشرق الأوسط.

### فريد عبد العال

وفيما يتعلق بقضية المياه، فهي ستظل قضية حاكمة، ولكن يجب ألا ننسى أننا نتكلّم عن شبه جزيرة سيناء التي تحاط من كافة جوانبها بالمياه: خليج السويس وخليج العقبة في الجنوب، والبحر المتوسط في الشمال، كما يجب ألا ننسى ارتفاع معدلات تساقط الأمطار سنويًا خاصة في أقصى الشمال الشرقي، بالإضافة إلى تكرار حدوث السيول على فترات متباينة. كل ذلك لا يستفاد منه إلا بنحو ٢٠٠ مليون م٣ والباقي يتسرّب إلى باطن الأرض أو إلى مياه البحر، بالإضافة لمياه النيل التي تأتي عن طريق الأنابيب والقاد منها كبير جداً فنحن محتاجون للتاكيد على هذه النقطة.

### علا الحكيم

بالنسبة للنظام المؤسسي تم إنشاء جهاز تنمية سيناء لكن ماذا قام به هذا الجهاز؟ هل ساهم في تنمية الأرضي الصحراوية.

نقطة أخرى أعتقد أنها خطيرة. تكلم الأساتذة عن المقومات لتنمية سيناء ومن بينها الأرض وهو ما يقود إلى الحديث عن موضوع الولاية على الأرض وسنفاجأ أن هناك تعددًا في الجهات التي لها الولاية على أرض سيناء (القوات المسلحة، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة الآثار، وزارة السياحة). وعندما يقوم الجهاز الوطني لاستخدامات الأرضي بتخصيص جزء من الأرض لاستخدامات خاصة بالتنمية (تنمية صناعية، زراعية) تنتقل ملكية وولاية هذه الأرض إلى الجهة التي تخصص الأرض لها، وفي بعض الأحيان لا يتم استخدامها في الأغراض التنموية ويتم بيعها والتصرف فيها لأفراد مصريين وهناك قضايا مرفوعة متعلقة بهذا الأمر وهي قضايا فساد لابد من منعها.

### عبد القادر دياب

في نطاق الإطار المؤسسي للتنمية، يأتي التساؤل عن حزمة الحوافز التي يمكن أن تشجع المستثمر، والمواطن المصري على التوجه للمشاركة في التنمية في سيناء واستيطانها... هل تعد حزمة الحوافز

التي تشتمل عليها قوانين الاستثمار الحالية كافية؟ أم هناك حاجة إلى تعديلات أو إضافة إلى هذه الحزمة من الحوافز؟ وهنا أيضاً يمكن أن يطرح التساؤل عن حجم المشروعات التي يمكن أن تساعد على الدفع بالتنمية، وعلى زيادة معدلات الاستيطان في سيناء... وقد يندرج هذا التساؤل بصفة خاصة بالنسبة للنشاط الزراعي... هل من الأفضل تخصيص الأراضي المقترن استصلاحها على الأفراد في مساحات كبيرة أم متوسطة أم صغيرة أم في توليفة تجمع بين الثلاثة... إجابتي على هذا التساؤل وفقاً لقناعتي، أن تخصيص الأراضي على الأسر والأفراد يقترح أن يتراوح ما بين ٥٠-١٠ فدان/أسرة، إذ أن تخصيص الأراضي بمساحات كبيرة يجبر الحائز لها على استحضار العمالة المطلوبة من خارج سيناء بشكل يومي أو مؤقت وهو ما يتناقض مع فكر توطين مثل هذه العمالة في سيناء، وذلك على عكس تخصيصها في مساحات صغيرة والتي تكفي بتوفير فرص العمل الدائم والدخل المناسب للأسرة، ثم الاستقرار والاستيطان في سيناء... يضاف إلى ذلك أيضاً، ومن تجارب الاستزراع في شمال سيناء، أن المزارع الصغيرة ، والمتوسطة هي الأكفاء في الإنتاج.

ونقطة أخيرة أيضاً تتعلق بالإطار المؤسسي، وهي التقليد مقابل حق الانتفاع للأراضي... وهنا تصور أن تخصيص الأرض للمستثمر مقابل حق الانتفاع قد يمكن قبوله في حالة المشروعات الصناعية أو الخدمية، حيث إن استثماراته المادية تتركز أساساً فيما يقيمه منأصول ثابتة على الأراضي المخصصة والتي يعد في حكم المالك لها... أما في حالة الأراضي التي تخصص للزراعة فيغلب على الاستثمار بها تركيزه في تحسين خواص التربة الزراعية، وما ينفق عليها من موارد في مرحلة ما قبل الوصول إلى الإنتاجية الحدية، وحيث تصبح في النهاية استثماراته جزءاً من باطن التربة الزراعية، ومن ثم يعد تملك الأرض المخصصة للزراعة هو حق وحافز للحائز على هذه الأرضي... وهنا أيضاً إذا كان القول يمنع الأرضي مقابل حق الانتفاع هو التحوط ضد بيعها للأجانب من قبل الحائز لها، فإن هذا التحوط يمكن تحقيقه بالقوانين والتشريعات التي تحظر تخصيص الأرضي للأجانب كما تحظر بيعها إلى الأجانب أيضاً من قبل الحائز لها.

### عاطف خليفة

الجهاز الوطني للتنمية شبة جزيرة سيناء هو جهاز بكر ولم يتم استكمال طاقم العمل حتى الآن ويعتبر الجهاز هيئة عامه اقتصادية تتبع رئاسة مجلس الوزراء وتعتمد فكرة إنشائه على فصل آلية التخطيط والإشراف والمتابعة التي يقوم بها الجهاز عن آلية التنفيذ التي تقوم بها الوزارات والمحافظات.

تم إنشاء الجهاز في ضوء المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء ويرأس مجلس الإدارة رئيس معين من رئيس مجلس الوزراء، بناءً على ترشيح من وزير الدفاع... ويشترك في عضويته ممثلين من الجهات المعينة الآتية:

(وزارة الدفاع - وزارة الموارد المائية والرى - وزارة الصناعة والتجارة الخارجية - وزارة البترول - وزارة المالية - وزارة الكهرباء والطاقة - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الهيئة العامة للاستثمار - جهاز المخابرات العامة - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة الإسكان والمرافق - وزارة السياحة - وزارة النقل - وزارة التخطيط والتعاون الدولى - وزارة الداخلية - محافظة شمال سيناء - محافظة جنوب سيناء - رئيس المجلس الشعبي لمحافظة شمال سيناء - رئيس المجلس الشعبي لمحافظة جنوب سيناء) بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء يمثلون شركات التنمية والمستثمرين وجميعهم يصدر بشأنهم قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء.

تم إصدار المرسوم بقانون وإنشاء الجهاز لحل المشاكل المتأصلة في سيناء (مثل وضع اليد وبيع الأراضي للأجانب وتنظيم حق الانتفاع وتدنى مستوى المعيشة في سيناء وعدم مراعاة حقوق أهال سيناء في أساسيات الحياة وعدم وضع سيناء في مقامها الصحيح والمحافظة على ثروات سيناء من سوء الاستغلال والسرقات) ولقد وضع القانون حدًا لتلك المشاكل عن طريق المراقبة والمتابعة وهناك بعض النصوص الصريحة في القانون التي تنص على ذلك، مثلاً:

- لا يكون تملك الأراضي والعقارات المبنية بمناطق التنمية إلا للأشخاص الطبيعيين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أي جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين والأشخاص الاعتبارية المصرية الملوك رأس مالها بالكامل لمصريين وإذا آلت أي أعيان (أراضي / عقارات) بالمنطقة إلى غير المصريين بطريق الميراث الشرعى أو الوصية فعلى الوارثين أو الموصى لهم التصرف في تلك الأعيان

للمصريين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرهم من أى جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة والا آلت ملكية تلك الأعيان للدولة بثمن المثل.

- ويكون استغلال الأراضي والعقارات البنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بمناطق التنمية بنظام حق الانتفاع دون غيره من الحقوق العينية الأصلية وأن تكون مدة الانتفاع ٣٠ سنة ويجوز تجديدها كحد أقصى ٥٠ سنة وفي حالة وجود شريك أجنبي تكون نسبة المشاركة ٤٤٪ للأجانب و٥٥٪ للمصريين وتكون بشكل قانوني شركة مساهمة مصرية.

- مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا للمهيئة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الأهداف التي أنشئ، من أجلها الجهاز وذلك فى إطار الأهداف والخطط والسياسات العامة ومحددات ومتطلبات الأمن القومى للدولة والمعايير البيئية، ويختص الجهاز بتنفيذ ومتابعة دراسة وضع السياسات والتوجيهات والخطط العامة الازمة لتطوير وتنمية سيناء، واقتراح أي مشروعات تنموية واستثمارية وتحديد أولويات التنفيذ فى إطار السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ خطة استخدامات الأراضى (زراعى - عمرانى - سياحى - صناعى - تعدين - بترول - بيئية ... الخ) بالتنسيق مع جهات الولاية على الأراضى وطبقاً للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن.

- دراسة أسلوب التصرف في الأراضي المملوكة للدولة وتسعيرها وتنظيم حمايتها ونماذج عقودها بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية عليها والتنسيق مع المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بشأن الأرضى غير المحدد استخدامها ومقترنات تخصيصها والمشروعات التى يمكن تنفيذها عليها وتنظيم حمايتها طبقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها والتصريح بإنشاء تجمعات اقتصادية أو تجارية أو سياحية أو زراعية أو غيرها من تجمعات التنمية والتعمير بسيناء وذلك بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية وتنسيق أداء أنشطة وأعمال خدمات كافة الأجهزة الحكومية المعنية بتنمية سيناء والموافقة على إصدار ما يلزم من التصاريح والتراخيص المتعلقة بجميع الأنشطة الاستثمارية والتنموية وكذا تحديد أسبقيات تخصيص الموارد المالية والاعتمادات وتوفير مصادر التمويل الازمة لها وذلك بالتنسيق مع كافة الأجهزة والهيئات الحكومية بالدولة.

- إصدار القرارات اللازمة ليقاف النشاط الاستثماري أو التنموي أيا كانت صورته أو إلغاء أو سحب حق الانتفاع، في حالة مخالفة ذوي الشأن أحكام القوانين المعمول بها وذلك بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية ومتابعة تنفيذ المشروعات الكبرى لتنمية سيناء وتقدير الأداء وعرض النتائج على اللجنة الوزارية لتنمية سيناء وعرض المواقف والحلول المقترنة واستكمال الدراسات التي أجريت على سيناء واجراء دراسات جديدة بالتعاون مع الجامعات والمكاتب الاستشارية المتخصصة والجهات المعنية وتوظيف نتائج الدراسات التي تمت عن سيناء في توجيه عملية التخطيط بما يضمن التوظيف الفعال لنتائج البحث العلمي لتحقيق أكبر قدر من التنمية على أرض سيناء والاستفادة من ثرواتها ورفع العانة عن أهال سيناء وجذب سكان جدد للخروج من الوادي الضيق الذي يكتظ فيه السكان وجذب استثمارات جديدة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

ونحن نعمل بكل جهد للعبور من المنحنى الصعب الذي يواجه سيناء خصوصاً ومصر عموماً وإعادة إنتاج سيناء جديدة رمزاً للتطور والتنمية ودليل على جهد المصريين وتعاون جميع أطيافها لخطى الصعب .

### رضا أبو حطب

قضية الملكية والتنمية من النقاط الساخنة في شمال سيناء وأرجو أن تدرس، لن تعطى فيها إجابة الآن، لكن من القضايا التي تعيق الاستثمار عدم وضوح حق الملكية، اللواء عاطف خليفه تحدث عن القانون وأنا مقتنع جداً بالنقاط التي جاءت في القانون، لكن لو نزعنا شرط التمليل فلن يكون هناك إقبال على الاستثمار، لذلك فإن هذه النقطة يجب أن ندرس علمياً وأمنياً، وهذا موضوع هام جداً.

### محمد عادل يحيى

الحقيقة القانون الذي يخصص الأراضي للوزارات ينص على أنه إذا أراد أحد بالوزارة تحويل الأرض لشخص أو أشخاص لابد أن يكون ذلك بقرار جمهوري لتحويلها من ملكية عامة لملكية خاصة. ليس هناك وزارة أبداً تستطيع تحويل أراضيها بالبيع أو الملكية إلا بقرار.

### محمود عبد الحى

قضية الملكية مهمة أن تظل للمصريين لكن الأهم من هذا وذاك متابعة النشاط عندما يقوم بحيث لا يعمل المالك ما يعن له ويقع في محظورات تمس أمن الوطن وسلامته. لا أريد أن أقول أن سيناء توضع في

وضع شاذ على الأرض المصرية لأن القانون يقول الملكية الخاصة تصان و... و... الخ مع وجود رقابة ذكية لا تضر بالمجتمع.

عاطف عبید مطر

من المفترض أن يروي من ترعة الشيخ جابر مساحة ١٥٦ ألف فدان هذا إذا كانت الدراسة أن يكون الري بالفم أي ما يعادل ٣٠ متر مكعب للفدان، وحيث إن كل المزارعين في سيناء يستخدمون الري بالتنقيط أي ما يعادل من ٨ إلى ١٢ متر مكعب للفدان.

فسنجد أن كمية المياه في الترعة تكفي لثلاثة أضعاف المساحة المعدة لديها، هذا بالإضافة أن معظم التعديات على الأراضي في زمام ترعة الشيخ جابر تعتمد في ريها على الآبار السطحية وكذا وجود مزارع الدواجن وبعض القرى داخل زمام ١٥٦ ألف فدان.

ومن هذا المنطلق نجد أن المياه التي ستتوفر بترعة الشيخ زايد يمكن استغلالها بدفعها إلى منطقة السر والقوارير وذلك بإنشاء محطة رقم ٧ لتروي مساحة منبسطة ومن أجود الأراضي على مستوى الجمهورية تصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف فدان كما يمكن استغلال هذه المياه لدفعها إلى منطقة مزارع والميدان لري مساحة ٣٥ ألف فدان بدون عمل محطات رفع.

توجد مساحات شاسعة قابلة للزراعة لمنطقة وسط سيناء، وذلك عن طريق تعديل امتداد مسار ترعة السلام لري وزراعة هذه المنطقة وذلك للأسباب التالية:

- وفرة الأراضي الخصبة بها التي تصل إلى ٣ مليون فدان علاوة على وجود الثروات المعدنية بلا حدود وهي النطقة المؤهلة لإنشاء مجتمع زراعي وصناعي.
- أن مسار ترعة السلام الحال سوف يفرغ منطقة الوسط نهائياً من السكان، لأنه سيكون منطقة جذب، وبالتالي بقاء منطقة الوسط كمنطقة فراغ أمني.
- إن وجود مياه النيل في وسط سيناء سيتوجب عليه رى كل المناطق في اتجاه الشمال بدون رفع حسب الميل الطبيعي للأرض في اتجاه البحر.
- تحسين خصائص الخزان الجوفي بالوسط وتغذية الخزان الجوفي للساحل الشمالي وبالتالي إعادة استخدام المياه في منطقة الساحل الشمالي بواسطة الآبار السطحية.

زراعة منطقة الحدود من جنوب رفح حتى وادى الأزارق

فقد تم دراسة زراعة هذه المنطقة عن طريق القوات المسلحة حيث تبلغ المساحة المقدرة بحوالى ١٥ ألف فدان وذلك بإنشاء عدد ٨٠ بئراً (٧٠-٦٠ متر) في منطقة شرق نجع شبانة/المهدية وكذا إنشاء عدد ٢٠٠ بئر (٦٠-٩٠ متر) بمنطقة بئر شبانة بتكلفة قدرها ١٥٠ مليون جنيه.

وتوجد مساحات أخرى بعد هذه المساحة تقدر بحوالى ٥٥ ألف فدان يمكن زراعتها في حالة توافر طرق وكهرباء، حيث إن الآبار في هذه المنطقة آبار سطحية ونسبة الملوحة بها من ١٢٠٠ حتى ١٨٠٠ جزء في المليون ويمكن زراعتها بالمحاصيل الإستراتيجية كالقمح.

ولكى تنمو سيناء لابد أن نعرف مقومات سيناء كل مركز من مراكز سيناء الستة له مقومات. من مقومات الاستثمار فى مركزى بئر العبد ورمانة: وجود أكثر من ١٢٠٠ عنبir دواجن منها عنابر تسمين، عنابر إنتاج بيض مايذة، عنابر أمهات لنقاء البيئة وخلوها من التلوث بهذه المنطقة، وجود مجزر آلى بمركز بئر العبد ويمكن بدراسة المنطقة زيادة هذه الثروة الداجنة وكيفية الاستفادة من مخلفاتها لزيادة الرقعة الزراعية وذلك بعمل مصانع للكمبوست.

ومن مقومات الاستثمار انتشار زراعة الرمان بمركز رمانة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في القضاء على حشرة أبو دقق الرمان - المسئولة عن تدهور محصول الرمان.

أدى ذلك إلى زيادة في المساحة المنزرعة بالرمان مما يعطى الأمل في إنشاء محطة فرز وتعبئة لتصدير المحاصيل بمركز رمانة، لتشجيع المصرين فإنه يتم الفرز والتعبئة والتحميل في ثلاثات في محطة الفرز إلى الخارج دون التعرض لهم على كوبى السلام أو المديات أو في المينا، بإزالة الحمولة للكشف عليها فيما يتم إغلاق الثلاجة بمعرفة المتخصصين سواء من الجهات الرقابية أو الأمنية.

ومن مقومات الاستثمار في مركزى بئر العبد ورمانة انتشار أشجار النخيل والتوسع في زراعتها وكذلك الزيتون مما يؤدي إلى إقامة صناعات كثيرة عليها لرفع كفاءة المنتج ورفع الجودة وإعداده للتصدير وإقامة صناعات على المخلفات الناتجة سواء من محصول الزيتون أو النخيل.

ومن أقوى الاستثمارات في مركز بئر العبد تنمية الثروة السمكية في بحيرة البردويل بدعم إنتاجها من خلال إنشاء مفرخ سمكي لها ومداومة تطهيرها حيث إن الإنتاج السمكي من أجود الأنواع المرغوبة عالمياً

كالدنيس - القاروص - البورى - الجمبرى - كذلك وضع المحاذير في طرق الصيد لحفظ الشروة السمكية من التدهور.

من مقومات الاستثمار في مركز العريش: وجود ميناء العريش البحري ومطار العريش وكذلك وجود ظهير صحراء يسمح باستغلال وتنمية الطاقة البشرية عن طريق إنشاء صناعات كثيرة مما يستلزم خلق فرص عمل كثيرة للشباب.

على سبيل المثال ارتفاع نسبة الملوحة في المنطقة من مركز بئر العبد حتى مدخل مدينة العريش مما يسمح بإقامة ملاحم لإنتاج ملح الطعام بأقل التكاليف.

كذلك نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة في مياه الري في بعض المناطق الساحلية وخاصة في مراكز العريش والشيخ زويد ورفع يشجع على إنشاء مزارع سمكية لتوفير بدائل للحوم الحمراء والدواجن.

أيضاً استصلاح مساحات جديدة لزراعتها بأصناف تصديرية مثل الزيتون والكافور والموالح والنباتات الطبيعية والعطرية وذلك بالتوسيع الإرشادية لأهمية هذه الزراعات بفرض التصدير وللهذه المنتجات من سمعة تسويقية وتصديرية ممتازة، كذلك دور الإرشاد الزراعي في توعية الزارعين بمركز العريش بإنتاج الزيتون وزيت الزيتون بفرض التصدير عن طريق استخدام المكافحة البيولوجية لإنتاج منتج تصديرى نظيف.

من مقومات الاستثمار بمنطقة الشيخ زويد ورفع : تتميز هذه المنطقة بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها المميز على الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية.

فالشريط الحدودي من جنوب رفح حتى وادي الأزرق وامتدادها حتى الكونتلا تتواجد فيه المياه الجوفية وكل ما يلزم لتنمية هذا الشريط هو شق الطرق وتوصيل التيار الكهربائي لهذه المنطقة الأمر الذي يخلق فرضاً لزراعة أكثر من ٥٠ ألف فدان مما يسمح بزراعة المحاصيل الإستراتيجية كالقمح وزراعة أشجار الزيتون والموالح.

الأمر الذي يشجع على خلق مجتمعات عمرانية جديدة تكون جاذبة للسكان وتكون حائط الصد الأول عن البوابة الشرقية لوطننا الغالي مصر.

كذلك توافر منتجات زراعية غير تقليدية ذات سمعة تسويقية وتصديرية ممتازة بهذه المنطقة مثل الخوخ والكتنالوب والتين والتفاح والزيتون.

أيضاً ثبوت جدوى تصنيع الخوخ والطماطم والزيتون وتصنيع العجوة وتجميف التين بتعاون المركز القومى للبحوث الزراعية وكلية العلوم الزراعية البيئية بالعرיש وملخص عدم تواجد الصناعات على أغلب الإنتاج الزراعى رغم توافر كمياته.

ومن هذه المقومات أيضاً نجاح تربية الماعز والأغنام والإبل بشمال سيناء والطلب المتزايد على أصوافها. وأيضاً قرب المحافظة من منافذ التصدير مثل ميناء نويبع الذى يتم من خلاله التصدير بالشاحنات المبردة لبعض المنتجات الزراعية للدول العربية مثل الخوخ - الكتالوب وزيت الزيتون.

وتشمل مجالات الاستثمار فى القطاع الزراعى بمحافظة شمال سيناء:

- تصنيع الأسمدة العضوية والبيولوجية لعدم توافرها بالمنطقة وللبئية احتياجات أراضى ترعة السلام.
- مشروعات الاستثمار فى مجال إنشاء مصانع لهياكل الصوب الزراعية ومستلزمات الزراعات المحمية والرى المتطور (شبكات الري بالتنقيط) بمنطقة بئر العبد.
- إنتاج شتلات الخضر والفواكه بالطرق الحديثة وتصنيع صوب الشتلات.
- مشروعات الاستثمار فى مجال التصنيع الغذائى من المنتجات الزراعية (عصائر - مربات - مخللات - تجميف خضار وفواكه - العجوة - نباتات طيبة)
- والتصنيع الحرفي (الأقفال من منتجات النخيل) والمنتجات البيئية (التصنيع الريفي) بمنطقة بئر العبد الصناعية ومركز العريش.
- مشروعات كبيرة لتربية الماعز والأغنام وتصنيع أصوافها لإنتاج الكليم اليدوى.
- مشروعات أبراج لتربية الحمام والسمان .
- مصانع للمنتجات الجلدية.

- مشروعات الاستثمار في مجال تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية (مراكز استلام وفرز وتدريب وتغليف وتعبئة مزودة بثلاجات وميرادات ذات ساعات تخزينية عالية) لاستقبال الفائض من الإنتاج الزراعي وإعداده للتصدير والتسويق المحلي.
- مشروعات الاستثمار في مجال تربية وتسمين الأبقار وخاصة في نطاق أراضي زمام ترعة السلام (منطقة بئر العبد) والمساهمة في سد الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء وكذا تعبئة وتصنيع الألبان.
- مشروع استثمار زراعي لنقطة الصرف الصحي بجرادة ومنطقة زارع بالعرיש (أشجار ألياف - أشجار خشبية - تصنيع الحماة كسماد عضوي).
- مشروعات الاستثمار في مجال الزراعات غير التقليدية (الزارع التعاقدية) لإنتاج الورود والزهور والبطاطس كزراعات تصديرية باستخدام المخضبات الحيوية (بمركز بئر العبد) بعد استكمال ترعة السلام.
- مشروعات الاستثمار في مجال إنتاج البذور والتقاوى المحسنة للعشيبات التابعة للعائلة الخيمية (كمون - كسيرة - ومحظوظ محاصل التوابيل) بمنطقة وسط سينا، ويمكن أن يقدم قطاع الزراعة للمستثمرين الخدمات التالية:
  - يوجد بالمحافظة ٨ مراكز إرشادية لتوعية المستثمرين وإمدادهم بأحدث المعلومات والأبحاث الزراعية.
  - يوجد معمل لتحليل التربة والنظامات لخدمة المستثمر وأمداده بالمعلومات الازمة عن طبيعة التربة التي سيتعامل معها.
  - يوجد معمل لتربيبة طفيلي التريكو جراما لمساعدة المستثمرين في إنجاح المقاومة الحيوية دون استخدام المبيدات.
  - بالمحافظة مشروع استئصال ذبابة الفاكهة باستخدام الجاذبات الجنسية لإنتاج فاكهة خالية من الآثار المترتبة على المبيدات وانتاج فاكهة قابلة للتصدير.
  - بالمحافظة مركز لإنتاج المخضبات الحيوية (البيوجرامينا) الغرض منه تحسين التربة دون استخدام الأسمدة الكيماوية ومعقمات التربة.

- بالمحافظة محطة للميكنة الزراعية وفرع لجهاز تحسين الأراضي لإمداد المستثمرين بأحدث الأجهزة التي تخدم المستثمر في أعمال التسوية وتحسين الأراضي كخدمة جيدة بأقل التكاليف.
- المراكز العلمية بكلية العلوم الزراعية بالعرش والخرية ومحطات بحوث الصحراء، بالشيخ زويد والمغاردة ومراكز البحوث الزراعية تقدم الدعم الفني الاستشاري اللازم لعمليات الاستصلاح والاستزراع ومختلف العمليات الزراعية.

ويوجد في شمال سيناء ٤٨ جمعية منها ٥ جمعيات نوعية، ٤٣ جمعية تعاونية، من ضمن الجمعيات التي أنشئت جمعية التحرير ولا أذرى لماذا تم إنشاؤها ومنذ ٣٠ سنة هناك جمعيات تسويق الحاصلات ولا يوجد لها دور، جمعية تسويق الخضر والفاكهة وأيضاً ليس لها دور، جمعية الزيتون منشأة منذ خمس سنوات ولا تقدم أي خدمة للسادة المزارعين، كل هذه الجمعيات ترأسها الجمعية المركزية.

وتشمل معوقات الاستثمار الزراعي بمحافظة شمال سيناء ما يلى:

- عدم استقرار الملكية لأراضي شمال سيناء.
- عدم توافر مياه الري.
- ارتفاع نسبة ملوحة مياه الآبار نظراً للسحب الجائر والتكرر منها.
- عدم اتخاذ قرار توزيع الأراضي بالمناطق الجديدة على ترعة السلام.
- عدم الانتهاء من مأخذ الري على ترعة السلام في زمام المحافظة.
- ارتفاع تكلفة حفر الآبار العميقية خاصة في منطقة وسط سيناء وعدم الاستفادة من مخزون المياه خلف جسم سد الروافعة في حالة توافر الأمطار والسيول وضياعها بدون تحقيق أي استفادة منها الأمر الذي يتضمن عمل دراسة.

ويوجد عدد من المشروعات الاستثمارية المتوقفة من ضمنها محطة الفرز والتعبئة والتدريب برفح نتيجة إهمال في المباني ولتربيتها من الحدود الدولية.

ولحل ذلك نرى:

- إنشاء محطة فرز وتعبئة بمنطقة رمانة للمنتجات من المحاصيل المنزرعة على ترعة السلام.

- إنشاء معاصر زيتون بمنطقة رمانة أيضاً لإنتاج زيت الزيتون وتسهيراً على المزارعين وتوفيراً للوقت والجهد، وذلك نظراً لقرب منطقة رمانة من مينا بور سعيد ونجاح زراعة الرمان وجوده بكثرة في هذه المنطقة وجود مناطق تجمع لأشجار النخيل بها أيضاً.
- ومن المشروعات الاستثمارية الزراعية المستقبلية التي يمكن نجاحها في هذه المنطقة أيضاً:
- زراعات زيتون من الأصناف الممتازة .
  - زراعات نباتات طيبة وعطرية .
  - زراعات فاكهة .
  - زراعات نخيل من الصنف الحيائى الذى تجود زراعته بهذه المنطقة وتصنيع منتجاتها ومخلفاتها.
  - مما يتربّ عليه خلق آفاق وفتح أسواق للتصدير لهذه المنتجات عن طريق هذا الميناء وتوفير الكثير من فرص العمل الكثيرة والمتنوعة.
  - الأراضي الخاصة بزمام ترعة الشيخ جابر الصباح بزمام محافظة شمال سيناء والبطء في توزيعها بسبب عدم الانتهاء من مأخذ الري عليها. ولحل ذلك سرعة الانتهاء من مأخذ الري واستكمال البنية الأساسية به .

وإن إستراتيجية المحافظة في تنمية الاستثمارات الزراعية على أرضها تمثل في أنه نظراً لوقع محافظة شمال سيناء المتميز ومناخها المعتدل ومقوماتها العديدة والمتنوعة التي تخلق فرصاً و مجالات كثيرة لاستثمارها. هذه الفرص تساعده في دفع عجلة التنمية الزراعية في هذه البقعة الفالية من أرض مصر.

• الاستثمار في مجال إنشاء مصانع لهياكل الصوب الزراعية ومستلزمات الزراعة المحمية والري المتتطور (رفح - الشيخ زويد).

• الاستثمار في زمام ترعة السلام (٢٧٥ ألف فدان) بالمحافظة، من المعلوم أن عدد المأخذ عليها ٢٥ مأخذًا لم يتم التصرف في أي منها حتى الآن

## ونرى أهمية :

- تخصيص بعض من هذه المأخذ لتوجيهه أوجه الاستثمار إليها علمًا بأن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هي صاحبة الولاية على هذه الأرض.
- الاستثمار في مجال إنشاء شركة خدمات للتسويق الزراعي الإلكتروني ووضع المنطقة على خريطة التصدير الزراعي.
- الاستثمار في إنشاء مجففات للفاكهة والخضير بفرض التصدير للأسواق الأوروبية حيث إن النمط الاستهلاكي هناك يسمح بذلك.
- يوجد العديد من الآبار العميقة بمنطقة وسط سيناء (الحسنة ونخل) كل منها يصلح لزراعة من (٣٠ - ٤٠) فدان يمكن من خلال نظام الزراعات التعاقدية مع منتفعى هذه الآبار استثمارها لزراعة محاصيل غير تقليدية (نباتات طبية وعطرية) لإنتاج البذور والتقاوى وتربية طوائف النحل الجبلى.
- المحور الثاني: الثروة التعدينية والصناعات التحويلية

**حسيني محمد البكرى**

الحقيقة مواردنا الأساسية سواء في سيناء أو مصر كلها هي الثروة المعدنية والإنسان المصري. بالنسبة لسيناء الموارد المعدنية الموجودة فيها محصورة في هيئة الثروة المعدنية، أي معلومات يحتاجها التخطيط يمكن أن يجدها في هيئة الثروة المعدنية، ونحن كنا قد عملنا مشروعًا من أجل كييفية تنمية سيناء في مجال التعدين، فحدّدنا مناطق تعدينية.

على سبيل المثال منطقة ، أبو زنيمة منطقة مثالية لكي تكون مدينة صناعية تعدينية فيها بترول، فيها خط مياه، فيها خط كهرباء، فيها رملة الزجاج، فيها أحجار الزينة، فيها الحجر الجيري لصناعة الأسمنت، نحن عملنا مناطق عديدة، منطقة بغداد منطقة في شمال سيناء لكي تكون مدنًا صناعية تعدينية بدلاً من الرمال أن تصدر كرمال لماذا لا ننقل مصانع الزجاج هناك ؟ لدينا مينا، وهناك احتمال لوجود الفوسفات.

بالنسبة لمسألة الذهب التي قالها د. فاروق ، لدينا د. كرم الشيخ في نفس التخصص فنحن عملنا خط حفر في منطقة أبو زنيمة. إعتمادنا الأساسي في التنمية في سيناء هو التعدين هو رقم (١) ثم الصناعة التعدينية التي لدينا فيها خامات الأسمنت، خامات السيراميك، خامات الزجاج، خامات الفوسفات ونحن عملنا تخطيط لمناطق صناعية لصناعة الجبس، ومنطقة أبو زنيمة فيها مصنع جبس، شركة أبو زنيمة لصناعة المجنزير، لماذا لا يتم عمل مناطق صناعية تعدينية حول الثروة المعدنية في سيناء؟ مصنع أسمنت واحد هو مصنع حسن راتب لماذا لا نعمل عدداً من مصانع الأسمنت؟ لماذا لا تكون مصر هي المنتج الأساسي للأسمنت؟

في المنطقة توجد هضبة الحجر الجيري الموجودة في مصر وهي أكبر هضبة في المنطقة، السودان ليس لديها حجر جيري، وبالنسبة لحکایة الزجاج في أوروبا فإذا عملنا مصانع زجاج يمكن تصدير منتجاتها لأوروبا. فنحن بالنسبة لوجهة نظرى التعدين هو الأساسي لتنمية سيناء، هو الذي يمكن أن يكون القاطرة التي تنقل الناس من الوادي إلى منطقة سيناء والمعلومات كلها موجودة ولدينا مشروع لتنمية سيناء بمناطق تكون مشروعات لتنمية سيناء من ناحية التعدين كلها موجودة ولدينا مشروع لتنمية سيناء بمناطق تعدينية. نحن عندما نخرج للتنمية من الوادي لخارج الوادي هناك عامل هام أهملناه اسمه الخريطة الجيولوجية ونتيجة لذلك هناك مشاكل في المقطم خربنا عدة كيلو مترات من وادي النيل نرى المشاكل بالقطم. وينطبق ذلك على أي مكان، مثلاً لتنمية سيناء أين دور الخريطة الجيولوجية في هذا؟ هيئة الثروة المعدنية هي التي لديها المعلومات الكافية في هذا الموضوع.

كذلك بالنسبة لوزارة التخطيط، حسن استخدام أراضي الدولة يبدأ بالخريطة الجيولوجية ذات مقياس الرسم المناسب، أمريكا ترسم خرائط ١ : ٢٤ ألف، نحن نعمل خريطة ١ : ١٠٠ ألف وأنتم تعتبرون هذه ليست خريطة فهي لا تنفع كأساس للتنمية أنا أعطيك خريطة عليها الموارد بالضبط وحسن استخدام أراضي الدولة وأنا كنت أطالب جهاز تنمية سيناء ليس المراقبة فقط ولكن طرح أفكار. عندما يتعاون جهاز تنمية سيناء مع الثروة المعدنية وأجهزة أخرى يمكن أن تطرح أفكار: مصانع سيراميك، مصانع أسمنت، مصانع بتروكيماويات، مصانع زجاج، ما هي أنساب الأماكن لاستغلالها؟

هذا هو جزء من الأهداف ، أكثر من ٥٠٪ من التنمية في سيناء- إذا كان هناك تنمية- يعتمد على الثروة المعدنية وهي القيمة المضافة وهو ليس اقتصاد ريعي لن يأتي بمعادن وبيعها لابد أن تستثمرها ونحقق قيمة مضافة ، هذا يعتمد في الأساس على خريطة جيولوجية ذات مقاييس رسم مناسب عليها الخامات المطلوب استغلالها وحسن استخدام الأرضي سواء كان في وزارة التخطيط أو في جهاز تنمية سيناء.

سيد عبد المقصود

إن سيناء يمكنها أن تصبح مصنوع زجاج العالم، إن سيناء يمكنها أن تتحول مفاعلات العالم بالرمال السوداء. إن سيناء غنية بالخامات المعدنية والتعدينية من الفحم حتى الذهب.

عادل يحيى

كجيولوجي متخصص أقول أن سيناء ليس فيها ثروة معدنية ، سيناء كل ثرواتها ثروة لا فلزية ، المعادن اللافلزية ليس لها عائد ولكنها تعمل عمالة ، عندما أتكلم عن الأسمنت والرمل والجير ليس لهم عائد كالذهب والنحاس ، سيناء ليس فيها هذه المعادن ، سيناء كلها بها معادن لا فلزية ، عندما أتكلم عليها أتكلم عن عمالة ، لكن لا تعطيني دخل ، لذلك لابد أن يكون هناك أفكار أخرى ، أفكار جديدة – أفكار غير تقليدية لاستغلال ثروات شبه جزيرة سيناء.

نحن عندما نذكر في تنمية أي مكان وأنا إشتراك في العديد من المشروعات كلها تقول ما هي الثروات الموجودة ، ما هي المعادن الموجودة ما هي كيمايات البترول الموجودة ، لابد أن نذكر في حاجات أخرى يمكن أن تكون موجودة ونحن لا نحس بها. سيناء فعلا لها وضع خاص في هذه الثروات. سيناء أرض حروب من أيام الهكسوس ، لذلك فإنه عندما نذكر في تنمية سيناء لابد وأن تكون بطريقة سميتها تنمية مبعثرة لكنهم عدواها إلى تنمية مت坦اثرة.

والتنمية المت坦اثرة تنمية أمنية أكثر من التنمية الكثيفة التي تعنى أنني عندما أعمل مصانع كبيرة وأنشئ مدنًا مثل المدن المليونية التي يتكلمون عليها ، أتكلف تكاليف كبيرة وأعمل كوبرى مثل كوبرى السلام ، ومع أول حرب سيضرب ويتحطم فلا بد من أن يكون هناك فكر ، فكر أمني للتنمية ، "ديمس أند مورو" ، تكلم عن هذا الموضوع ، وهو أول من تحدث عن القرى العسكرية الصغيرة ، عندما أنشئ مصنعاً

لابد أن أعرف الحالة الأمنية الخاصة به وتكليفه، وأننى عندما أدخل حرباً ما هو وضعه بالنسبة لنا وما مصيره.

**فاتن سيد أحمد محمد**

ال المشروعات الجارية المتعلقة بمشروع وادى التكنولوجيا بشرق البحيرات بالإسماعيلية، الذى يهدف لعمل صناعات دقيقة وغير نمطية تعتمد على الأساس العلمي (نانو تكنولوجى) من خلال استغلال الموارد الطبيعية بالمنطقة مثل الرمال والاستفادة منها فى صناعة (الموصلات الكهربائية - الخلايا الضوئية - الزجاج - المكثفات .. الخ) وما يتبع ذلك من جذب للعماله وخلق مجتمعات عمرانية صغيرة قابلة للتنمية المستدامة، من الضروري متابعة الصعوبات التى تموق تنفيذ هذا المشروع ومن هذه الصعوبات تلك التى واجهتنا في جهاز تعimir سينا، الذى يقوم بتنفيذ قرية لشباب الخريجين كظهير سكنى بالمنطقة والتي تتمثل في :-

- عدم توافر مصدر دائم للمياه حيث كان المفترض تغذية الوادى من خلال خط مياه النيل الإسماعيلية/ الجفجافة/ الحسنة السابق الإشارة إليه والذى تم ارجاء تنفيذه لعدم توافر التمويل اللازم ولذا تم الاتجاه لتدبير المياه الازمة من ترعة الإسماعيلية القريبة من موقع القرية إلا أنه تعثر لقلة المقدن المائي بالترعة وجارى حالياً دراسة توفير مصدر دائم للمياه من محطة مياه وادى التكنولوجيا أو محطة مياه القنطرة شرق مع مد خط مياه بطول حوالى ٣٥ كم لتغذية المنطقة والمجتمعات القائمة على طول مسار الخط المقترن.
- صعوبة الوصول إلى منطقة شرق البحيرات مما يستدعي دراسة تكثيف المعديات أو إيجاد حلول أخرى.
- لإمكانية تغذية القرية بالياه مطلوب تنفيذ خزان عالى بارتفاع في حدود من ٢٥-٣٠ م وهو ما يتمارض مع الاشتراطات البنائية التي حددتها القوات المسلحة للداعي الأمانة بلا تزيد ارتفاعات المباني بالمنطقة عن ٦ أمتار وجارى حالياً دراسة البدائل.

**فاروق أحمد سليمان**

الندوة هامة وفي هذا التوقيت وخاصة تناولها لموضوع "محور التدين وأثره في تنمية سينا، الفرص والتحديات

ومن هذا المنطلق يسعدنى أن أساهم بخبرة أكثر من ٤٠ عاماً في مجالات البحث والتنقيب عن الخامات المعدنية في الصحراء المصرية (الصحراء الشرقية والصحراء الغربية) منها أكثر من ٣٢ عاماً نعمل في سيناء وما زال اهتمامنا مستمراً بإجراء العديد من الأبحاث التطبيقية في مجالات دائرة الحوار وخاصة في مجالى الثروة المعدنية والمياه في سيناء.

بالنسبة لي ترطبني بسيناء اهتمامات تعمقت منذ منتصف السبعينيات حين كنت أقوم بأداء واجبي الوطني بمطار الأبطال بالعربيش ثم تكامل هذا منذ انتقال من الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ومن مشروع الأمم المتحدة (UNDP) للمسح التعديني لمحافظة أسوان إلى كلية العلوم بجامعة قناة السويس في نهاية سنة ١٩٨٢.

منذ إنشاء قسم الجيولوجيا بكلية العلوم بجامعة قناة السويس في عام ١٩٧٧ تركزت إهتمامات البحثية التطبيقية فيتناول مجموعة من نقاط البحث (بحوث - رسائل ماجستير - رسائل دكتوراه - ومشاريع بحثية محلية خارجية) بحيث تغطي كل ربوع شبه جزيرة سيناء.

بالنسبة لأنشطتي البحثية (أبحاث ورسائل علمية ومشاريع بحثية متنوعة مصادر التمويل) تركزت في معظمها على صخور جنوب سيناء، وتهدف إلى تحقيق طرق البحث والتنقيب عن الخامات المعدنية والصخور والمعادن الصناعية ومواد البناء، وعلى الجانب الآخر، شاركتنا ورأينا بعض المشاريع الهامة والمولدة وبمشاركة من جامعات أمريكية تهدف ومن خلال دراسات متقدمة وباستخدام أحدث الأجهزة إلى تحديد أماكن جديدة لحفر آبار مياه جوفية جديدة تصلح للشرب والزراعة (النتائج مبشرة وهامة ومستمرة) تم استخدام الطرق الجيولوجية والتخطيط الجيولوجي - الإشتئار عن بعد - نظم المعلومات الجغرافية (GIS) - الطرق الجيوكيمائية - وطرق تحليل كيميائي دقيقة أخرى.

أما بالنسبة للأنشطة في مجال الثروات المعدنية في سيناء، وكما ذكر مشكروا الأستاذ الدكتور مذووج الشرقاوى فإنه يميز شبه جزيرة سيناء غناها بتنوع وتواجد العديد من الثروات المعدنية الفلزية واللافلزية في شمال وجنوب ووسط سيناء وإن كان هناك بعض الخصوصية لبعض التواجدات المعدنية التي تميز بعض القطاعات عن الآخر الأمر الذى تم تحديده وتأكيده من نتائج العديد من الدراسات الحقلية

والمعملية المختلفة التي أصبحت واقعاً بين أيدينا حققت العديد من خطوات البحث والتنقيب عن الخامات المعدنية وبالخصوص بعض المعادن الفلزية ويمكن الحديث عن بعض مفرداتها على النحو التالي:

**أولاً: الخامات المعدنية الفلزية :** من الدراسات التي قمنا بها ( بحوث عملية - إشرافنا على رسالة دكتوراه ) ولأول مرة يتم تحديد تواجدات المعادن الاقتصادية الهامة مثل: الذهب - الفضة - النحاس - الرصاص - الزنك بتوزيعات وتركيزات تستحق الاهتمام من الدولة خاصة وأنه مؤخراً قمنا بالمشاركة بين الظروف الجيولوجية الملائمة لتوارد هذه التمعدنات في جنوب سيناء - هذا بالإضافة إلى توفر العديد من التمعدنات الهامة الأخرى مثل : البريل - المنجنيز - اليورانيوم بصخور جنوب سيناء.

ويمكن ذكر بعض قيم تركيزات أو انتشار هذه التمعدنات في بعض صخور جنوب سيناء التاربة والتحولية كبيانات جيولوجية مناسبة للتواجد وهي على سبيل المثال كالتالي:

**الذهب :** وصل انتشاره ما بين ٢٠ جم/طن إلى أكثر من ٤٠ جم/طن.

**الفضة :** تتوارد بتركيزات ما بين ٥ جم/طن إلى أكثر من ١٦٠ جم/طن.

**النحاس :** تتوارد بتركيزات ما بين ٨٠ جم/طن إلى أكثر من ١١٥ جم/طن.

**الرصاص :** تتوارد بتركيزات ما بين ٢٠٪ إلى أكثر من ٢٠٪.

**ثانياً: الخامات المعدنية اللافلزية :** بالنسبة لهذه الخامات فهي منتشرة ومتنوعة وتغطي مساحات شاسعة من شمال - وجنوب - ووسط سيناء، ولها جوانب اقتصادية واحتياجات متعددة الأمر الذي دعى بعض المستثمرين الوطنيين والقوات المسلحة لإقامة بعض القلاع الصناعية لإنتاج الأسمنت والجبس ودعى البعض الآخر للاستثمار في الرمال السوداء عند شواطئ البحر الأبيض.

هذه الخامات (الرمال البيضاء - الرمال السوداء - الفيروز - الجبس - الحجر الجيري - الفلسبارات - الكاولين - الكوارتز أو المرو - الجرانيت - الرخام - مواد البناء - مستلزمات رصف الطرق وخاصة طرق قيام وإقلاع الطائرات الثقيلة - ملح الطعام - والعديد من التواجدات الهامة الأخرى) وجميع هذه الخامات هامة وأساسية لإقامة العديد من الصناعات العملاقة كثيفة العمالة وبعضها يصلح للمستثمر الصغير أو لشباب المستثمرين.

ما ذكرته واقع بالمشاهدة والدراسة والممارسة الحقلية والميدانية والتحاليل والقياسات والمقارنة الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل ومن وجهة نظرى يجب :

- ١- الاهتمام بثروات سيناء جميعها فلزية ولافلزية بأن يعاد دراستها أو استكمال دراستها وتقييمها ويوضع لذلك سقف زمني محدد.
- ٢- المصانع التي تعتمد على المواد الأولية السيناوية يشترط إقامتها على أرض سيناء وعلى مقربة من موقع إنتاج الخام ويفحظر نقلها خارج الإقليم.
- ٣- الأولوية المطلقة للتشغيل تكون لأبناء سيناء أو إقامة مجتمعات مختلطة يراعي فيها وبالتنوعية المستمرة الفروق الاجتماعية والسلوكية والعادات بين أبناء الإقليم السيناوي والوافد الجديد.
- ٤- قيم التركيز أو التركيزات التي ذكرتها لتواجدات الذهب والنحاس والرصاص والزنك هي دليل للتواجد ولدليل لتركيزات هامة ولكن المهم أنها نتائج لدراسات بحثية تحتاج بالضرورة إلى مزيد من تطبيق والتفاعل مع الخطوات الأساسية والضرورية في مجال البحث وتنقيب عن الخامات العدنية لتأكيد التواجد والإنتشار.

فريد عبد العال

باتأكيد ونحن بصدور الحديث عن نشاط التعدين، أود أن أثوة عن حجم التعدين في الصحراء الشرقية والتي تمثل منجم مصر من التعدين، بما تملكه من خامات تعدينية تتجاوز ٩٢٪ من الخامات التعدينية في مصر سواء خامات فلزية أو لافلزية أو خامات الطاقة، ولن أدخل في التفاصيل حيث تجاوزت عمالقة التعدين، لكن بالتأكيد هناك جزء من هذه الثروات الخام ، وباحتياطيات اقتصادية تتجاوز الـ٥٠٪ ، وهي تحتاج لبحث وتنقيب وجزء منها في مراحل الكشف الأولى ويوجد ما يقارب ٣٠ نوع من أنواع الخامات التعدينية في سيناء، والبيانات الواردة إليها من مركز معلومات سيناء تؤكد ذلك.

عاطف عبيد مطر

يوجد بالمحافظة أراضي مرتفعة الملوحة ومستوي الماء الأرضي بها مرتفع يمكن الاستفادة منها في عمل ملاحات لإنتاج الملح.

يوجد بمنطقة وسط سيناء رمال بيضاء تصدر للخارج لصناعة الزجاج وبابخس الأسعار يمكن استثمارها لتصنيع عدسات تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية الأمر الذي يتربّط عليه توفير تكلفة توصيل كهرباء للمناطق البعيدة إذا ما قورنت بعد أعمدة كهربائية لمسافات كبيرة قد تقدر تكلفتها بـ ملايين الجنيهات.

### مدوح الشرقاوى

سيظل توفير مياه الشرب إحدى المشاكل الرئيسية لتنمية سيناء ونظراً لأن سيناء محاطة بثلاثة مصادر للمياه المالحة وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وقناة السويس، فإنه يصبح من الضروري أن تلجأ إلى إقامة محطات لتحلية المياه، خاصة وأن مشكلة المياه سوف تتزايد مع عدد السكان مستقبلاً والمحدودية النسبية للمياه التي تحصل عليها مصر من نهر النيل. وفي هذا الشأن فإنة من المهم أن لا نعتمد على استيراد محطات التحلية، وإنما علينا أن نذكر بجدية في وضع التصميمات المحلية بعد دراسة كاملة ومتعمقة للمحطات الخارجية واختيار أفضلها لظروفنا والتي يتم تصنيعها محلياً من خلال نظرة مستقبلية لتعزيز التصنيع المحلي للصناعات التحويلية، وعلى أن تلعب سيناء دوراً فاعلاً في توفير المياه الازمة مستقبلاً ويمكن دعوة الدول العربية الخليجية حيث تلعب محطات التحلية دوراً هاماً في إنتاج هذه المحطات.

أيضاً نرى أن زراعة المساحات الكبيرة سوف تعتمد على الميكنة لرفع كفاءتها الإنتاجية . وهنا نرى أن إنتاج الجرار الزراعي محلياً يمكن أن يقوم بدور فاعل في تنمية القطاع الزراعي ، والمساهمة بفاعلية كوسيلة نقل فعالة وخاصة لطلاب المدارس وذلك بتصنيع مقطورة معدة إعداداً صحيحاً ، وأن هذا الرأي سوف يساعد على تعزيز التصنيع المحلي للصناعات التحويلية. رفع الكفاءة الإنتاجية لقطاع الزراعة، حل مشكلة النقل.

ونرى الأهمية القصوى لتنمية الصناعات الصغيرة في مجال التصنيع الزراعي، ت تصنيع الملابس التي تعكس التراث السيناء وتطويرها لتلائم الأذواق المختلفة محلياً وعالمياً (قبل أن تنقرض وتحسر عليها مستقبلاً وتقوم باستيرادها من الخارج) ويمكن الاستفادة من ذلك من خلال التواجد الكبير والمتنوع من حيث الدخل والثقافة للسائحين الذين يتواجدون في جنوب سيناء، وذلك بإقامة المجمعات التجارية في

· المناطق السياحية والاستفادة من تواجد السائحين الذين يمثلون مجتمعا عاليا متنوعا ، وذلك باستخدام الأساليب العلمية لتحقيق ذلك.

كما أن الصناعات الصغيرة يمكنها ، من خلال التعاقد الجزئي مع الصناعات كبيرة الحجم ، المشاركة الفعالة في تصنيع محطات تحلية المياه والجرار الزراعي.

وهذا يقودنا للقول بأنه لإمكانية مشاركة الصناعات الصغيرة في هاتين الصناعتين . أهمية تصميم المنزل السينتافي بأن يتضمن غرفة يطلق عليها غرفة التصنيع حيث يمكن الاستفادة منها في تنمية العديد من الصناعات التحويلية.

### المحور الثالث : البنية الأساسية

#### أحمد محمد مهنيه

كان لقطاع الكهرباء تواجده بسيناء بعد تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي مباشرة حيث تم إنارة جميع القرى وحوالى ٢٦١ تابع بشبه جزيرة سيناء، وبلغت قدرات التوليد حوالى ١٠٠٠ ميجاوات بالإضافة إلى مد شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية على مختلف الجهات لتغذية الأحمال، علمًا بأن الأحمال الكهربائية لشبه جزيرة سيناء لا يتم تغذيتها من هذه القدرات فقط بل تساهم محطات التوليد الكهربائية القائمة بجميع محافظات الجمهورية في تغذيتها من الشبكة القومية للكهرباء، كما يجرى إقامة مشروعات على الجهددين المتوسط والمنخفض باستثمارات قدرت بحوالى ٤٨ مليون جنيه. هذا بالإضافة إلى الانتهاء من إعداد دراسة مشروع لتغذية ٢٢ قرية صغيرة سيناء بالطاقة الشمسية منها ٥ في شمال سيناء و٧ الأخرى في جنوب سيناء، ضمن المنحة المقدمة من الجانب الإماراتي.

ونظرا لأن سيناء تعد من المناطق الجاذبة للسياحة فإن قطاع الكهرباء يأمل أن تضع الدولة في تخطيطها الاعتماد على تغذية المشروعات في سيناء بالطاقة المتجدددة النظيفة والصديقة للبيئة خاصة الطاقة الشمسية نظراً لوعرة المنطقة وارتفاع تكلفة مد الشبكات الكهربائية بها. وقطاع الكهرباء على استعداد تام لتقديم المساعدة الفنية لمشروعات الطاقة النظيفة وإنشاء مشروعات تحلية المياه بالطاقة الشمسية بالاعتماد على القطاع الخاص الوطني لاستخدام في الشرب والتنمية السياحية.

قطاع الكهرباء يقوم الآن بدراسة مشروع الفحص والتخزين بجبل عتاقة حيث سيتم استغلال الطاقة الشمسية طوال النهار لتوليد الكهرباء واستخدامها في ضخ المياه من الأماكن المنخفضة إلى الأماكن المرتفعة وإعادة استخدام هذه المياه لتوليد الكهرباء خلال فترة ذروة الأعمال الكهربائية (من الساعة ٦ مساءً إلى الساعة ١٠ مساءً) وربطها بالشبكة القومية للكهرباء مما يحقق تنمية في سيناء ويحقق وفرًا في الطاقة الكهربائية في الدلتا والوادى. وبالتالي فإن سيناء سوف تتحول من منطقة مستهلكة للطاقة إلى منطقة منتجة ومصدرة لها لجميع أنحاء الجمهورية.

كما قام القطاع بتوصيل التغذية الكهربائية لكل من المنطقة الصناعية بوسط سيناء والمنطقة الصناعية ببئر العبد بشمال سيناء بالإضافة إلى الانتهاء من توصيل التغذية الكهربائية لمشروع استصلاح ٤٠٠ ألف فدان بالمحافظة وتوصيل التغذية الكهربائية لمشروع استصلاح ٣٠٠٠ فدان بمنطقة الحدود الدولية برفح وتوصيل التغذية الكهربائية لجميع الآبار الزراعية الخاصة بالمواطينين على مستوى المحافظة وتوصيل التغذية الكهربائية لجميع محطات مياه الشرب والصرف الصحي.

### رضا أبو حطب

القطاع الوحيد الذى كان فيه نسبة الانجاز ١٠٥% هو قطاع الكهرباء.  
لدينا خط سكة حديد، كبارى حتى الآن لم تستغل استغلالاً رشيداً.

### سيد عبد المقصود

إن سيناء يمكنها أن تصبح محطة كهرباء مصر وأفريقيا وأوروبا بالطاقة الشمسية. كما أن سيناء يتواجد بها سواحل بحرية جيدة تمكّنها من تحلية المياه.

### عادل يحيى

سيناء، إذا نظرنا للمشكلتين الرئيسيتين اللتين كنا نتكلّم فيهما وهما المياه والطاقة وهما محوري التنمية أي حاجة ثانية يمكن حلها، طالما وفرت هذين العنصرين. المياه لا يمكن أن تأتي دون تحلية. إذا كنت تكلّم عن تصنيع لن يأتي إلا بالتحلية وسمعت من يقول أن سعر التحلية مرتفع، لا التحلية ليس سعرها مرتفعاً.

يوجد اجتماع مع مجموعة نساوية تعطينا متر الماء بسعر أرخص من سعر المتر الذي يحدث بالطرق العادلة وسوف نجلس لندرس اقتصادياتها، المجموعة درستها، وسوف يأتون ليعرضوا إنتاج المياه بسعر أقل مما ننتجه نحن فلماذا لا نل JACK إلى هذه الطريقة.  
أيضاً إذا كنت تتكلّم عن الواسير التي أدمها ٥٠ كم ثم يخرموها، فإن سعر هذه المعدات يدخل في سعر المياه.

إذا نظرت إلى محطات التحلية تكون على رأس الأماكن مباشرة سيكون سعرها مناسب.

فاتن سيد أحمد محمد

حيث تعتبر المياه من أهم المقومات والركائز الأساسية لتحقيق التنمية - وفي إطار خطة الدولة لتوسيع المياه إلى سيناء تم زيادة عدد محطات التنمية والتحلية والآبار ومد الخطوط لسد الاحتياجات من مياه الشرب والأغراض الأخرى، وقد قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ممثلة في الجهاز التنفيذي لتعهير سيناء بتنفيذ العديد منها وعلى سبيل المثال:-

- توصيل خط مياه النيل لتفذية محافظة شمال سيناء من خلال تنفيذ خط مياه القنطرة/ العريش قطر ١٠٠٠ مم والذي يتم تغذيته من (محطة مياه القنطرة شرق بطاقة ١٠٤ ألف م<sup>3</sup>/ي ومحطة قرى التوطين بطاقة ٣٤ ألف م<sup>3</sup>/ي).
- توصيل خط مياه النيل لتفذية محافظة جنوب سيناء من خلال تنفيذ خط مياه النفق/ أبورديس/ الطور/ شرم الشيخ والذي تم ازدواجه واستكماله حتى سانت كاترين حيث يتم تغذيته من محطة مياه غرب النفق بطاقة ٣٥ ألف م<sup>3</sup>/ي والجاري عمل توسعات لها لزيادة الطاقة لتصل إلى ٧٠ ألف م<sup>3</sup>/ي.
- تنفيذ محطات تحلية مياه البحر بإجمالي طاقة ٣٠ ألف م<sup>3</sup>/ي بمدن خليج العقبة (ذهب- نوبع- شرم الشيخ).
- تحليل مياه الآبار بوسط سيناء (أبو عجيلة- الحسنة- نخل- التمدا- الكونتيلا).
- محطة مياه آبار الطور بطاقة ٢٠ ألف م<sup>3</sup>/ي.

- إلا أنه رغم زيادة عدد محطات المياه تلاحظ الشكوى من انخفاض كمية المياه التي يتم الاستفادة منها عن المنتجة وذلك نتيجة التعديات على الخطوط الرئيسية وعدم ترشيد الاستهلاك مما يستلزم إحكام السيطرة والرقابة على هذه الخطوط من قبل الجهات المعنية بكل محافظة مع التوعية الازمة.
  - ونظراً للتعرض جنوب سيناء للأمطار والسيول مطلوب عمل دراسة لاستغلالها في زيادة الخزان الجوفي عن طريق آبار شحن يتم تنفيذها في مسارات السيول والأمطار أو أي بدائل أخرى.
  - تدعيم وتوسيع التيار الكهربائي لتغذية المدن والقرى والتجمعات السكنية والمشروعات التنموية بشبكات الجهد المنخفض.
  - تنفيذ شبكات طرق فرعية ورئيسية في محاور متعددة بإجمالي حوالى ٧٠٠٠ كم واستثمارات في حدود ١,٥ مليار جنيه.
- ويعتبر التمويل عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة وخاصة في شبه جزيرة سيناء لأنها ذات طبيعة طيورغرافية خاصة حيث يوجد في بعض الأماكن الكثبان الرملية التي تستوجب أعمال الحماية منها (سياج شجري - تكاسي بالخرسانات والدبس .. إلخ) وفي أماكن أخرى ذات طبيعة جبلية مما يستدعي أعمال نسف واستخدام معدات ذات طبيعة خاصة وعملة فنية ماهرة مما يتطلب عليه زيادة تكاليف تنفيذ المشروعات عن نظيرتها في باقي الأنحاء - لذا فإن عدم توافر التمويل يعتبر من أهم الصعوبات التي تعيق تنفيذ بعض المشروعات إما بزيادة مدة التنفيذ بسبب قلة الاعتمادات المالية المخصصة سنوياً أو إرجاء تنفيذها لعدم توافر التمويل. على سبيل المثال قام جهاز تعهير سيناء بإجراءات الدراسات والتصميمات لتنفيذ (وسط سيناء الجنوبي من خلال خط مياه الشط/التمد/ النقب / نخل بطول ٢٢٦ كم وبتكلفة تقديرية في حدود ٢,٥ مليار جنيه - وسط سيناء الشمالي من خط مياه الإسماعيلية/ الجفجافة/ الحسنة بطول حوالى ١٩٥ كم وبتكلفة في حدود ٢ مليار جنيه) إلا أن عدم توافر التمويل حال دون الاستمرار في استكمال إجراءات التنفيذ.

**فرييد عبد العال**

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت خلال السنوات الماضية لتنمية سيناء والتي ظهرت جلية في حجم الاستثمارات التي تمت، واعتقد أن حجم الاستثمارات التي تم ضخها لتنمية سيناء قد تصل إلى نحو

٥٠ مليار جنيه خلال الأربع خطط خمسية الماضية، (وخلال هذا العام تم تخصيص ما يقرب من ٥ مليارات جنيه لمشروعات التنمية في سيناء، غير أن هذه الاستثمارات غير واضحة للمواطن السيناوي لأن معظمها في مجال البنية التحتية).

وأخيراً أود أن أنوه عن وجود بنية أساسية جيدة في نطاق سيناء خلال الفترة الماضية وبياناتها موجودة لدينا وإذا احتاجها د. مذدوج أعطيها له وأخيراً لن أطيل وأكتفى بهذا القدر.

#### المحور الرابع: الوافد الجديد والتوافق المجتمعي

حضر أبو قورة

أقول بملء فمي في ثقة أن مجتمع شبه جزيرة سيناء له طبيعة نفسية، له طبيعة أنثروبولوجية، له طبيعة اقتصادية خاصة لابد أن تتواضع وتتواءم ونأخذ هذه الخصوصية بعين الاعتبار إذا أردنا أن نعبر ولو خطوة إلى مستقبل فيه الكثير من الفرص ويتناقض الجميع جهداً وعرقاً.

رضا أبو حطب

نحن نفك في الحجر ولا ننكر في البشر، فالتحطيط الاجتماعي والتأهيل الاجتماعي وتاريخ بنا، سيناء لاستقبال الوافد الجديد من القضايا الهامة التي تحتاج فكر علمياً مستنيراً، مجموعة متخصصة لأنه لا يقل أهمية عن المصانع التي سنتها، ورأينا خلال الفترة الماضية أنه اعتدى عدة مرات على مصنع أسمنت سيناء. كيف يحدث إندماج والمواطن السيناوي يشعر أن سيناء أرض مصرية، وأن أبناء مصر السيناوية سواء وافد أو وافد قديم أو جيد أو بدوى كلهم في بوتقة واحدة، نحن ننصر الصراع لأنه غنى وفقر يتناطحان مع بعضهما.

سمير أبو العينين

هناك اعتبار هام يجب مراعاته في قضية تنمية سيناء، وهو متطلبات تنمية المواطن السيناوي في المقام الأول ورفع مستوى معيشته وتمكينه من الاستفادة من الفرص التنموية بكل أبعادها. ذلك أن تنمية سيناء ليست هي مجرد تنمية المكان وخلق فرص استثمار وعمل للوافدين إليها في حين يكون المواطن السيناوي لا تسعه له قدراته بالاستفادة الكاملة من هذه الفرص. ومن هنا يجب الاهتمام بشكل خاص

بالتعليم والتدريب والصحة لأهل سيناء حتى يمكنوا من التفاعل مع عملية التنمية كأطراف فاعلة ومستفيدة في نفس الوقت، ولو لم يتم ذلك سيكون هناك نوع من التهميش لأهل سيناء وجمود مستوى معيشتهم مقارنة بالوافدين من الوادى والدلتا مما يزيد من احتمالات الصراع وإعاقة التنمية.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بالتوافق المجتمعي بين الوافد الجديد وأهل سيناء وهى دور الجامعة في المساعدة على تحقيق هذا التوافق، وهنا يجب دراسة تجربة جامعة سيناء الحالية والتي تضم طلبة من سيناء ومن خارج سيناء وأمكانية تعليم التجربة وزيادة عدد الجامعات في سيناء كأحد العوامل الدافعة في أتجاه التوافق المجتمعي.

سيد عبد المقصود

أبناء سيناء، وأبناء مصر قبل أن يكونوا أبناء سيناء، ذوى الخصائص الديموغرافية الصحراوية وهو ما يتطلب تنمية مناسبة ومستوعبة لهذه الخصائص ونمط تنمية توعوية.

عندما يصل إليهم أبناء الدلتا والوادى للمشاركة في التنمية والحياة، ولابد لنمط التنمية أن يوفر لأبناء سيناء حق العمل والحركة والإقامة والاستثمار. إن دمج العنصر البشري السينياوي والدلتاوي والصعيدى في بوتقة واحدة أهم تحديات التنمية في سيناء.

إن أبناء سيناء يملكون العديد من المواهب والثقافة بل والقوة والشدة والصبر في العمل الشاق ويمكنهم بل يستطيعون حمل جهود التنمية بمساعدة إخوانهم من أبناء الدلتا والوادى، ولا يدعى أحد بأن أبناء الوادى والدلتا يختلفون عن أبناء سيناء، لقد هاجر أهل النوبة أكثر من مرة وقامت مديرية التحرير على اكتاف أبناء الدلتا والصعيد، وهاجر المصري وزرع وصنع في ليبيا والسودان بل زرع وصنع وحارب في العراق، وعلم وطبب في عمان والإمارات.

إن وفاة أبناء النيل إلى سيناء كلها خير وبركة لأبناء سيناء وبقية أبناء مصر.

عاطف عبيد مطر

عن ما يثار حول اختلاف التالق بين أبناء سيناء والوافدين من المحافظات الأخرى، نجد أن عدد السكان تضاعف بانتقال بعض العاملين من المحافظات الأخرى إلى شمال وجنوب سيناء سواء موظفين أو

حرفيين أو أصحاب رؤوس أموال، وأن اختلاف العادات والتقاليد من محافظة إلى أخرى لم يكن عائقاً في انتشار حالات الزواج والنسب بين جميع قاطني سيناء.

ولتنمية حقيقة بسيناء لابد من وجود معلومات شاملة عن سيناء بالكامل كما ذكر البعض أنهم الذهب غير المعروف، الشعب حام، الذى كان يحكمه قوانين القبائل وتحترم المشايخ الذين انتهى دورهم، كان عندما يبعث الشيخ لأحد في القبيلة لا ينام لكي يعرف ما الذى يريده الشيخ منه، هذا الشيخ غير معين لكنه منتخب من القبيلة ليس لسته ولا لوضعه أو ملأه ولكن لصدقه واحترامه في خدمة قبيلته، لكن دور المشايخ انتهى.

فاتن سيد أحمد محمد

يجب الأخذ في الاعتبار أيضاً لتوطين البدو الرحل (بحثاً عن الماء) القاطنين في إيواء بدائي ويعانون من ظروف معيشية صعبة وقد قامت الدولة مثلثة في جهاز تعمير سيناء، بعمل اتفاقية شراكة مع الأمم المتحدة من خلال مشروع تنمية سيناء الذي يهدف لتوطين البدو الرحل وتحويل الإيواء إلى تجمع سكنى متحضر حيث يقوم الأهل بيمناء ببيوتهم بأنفسهم لربطهم بالمكان بعد تدريبهم على حرف التشبييد والبناء وتقديم دعم مال مشاركة في تكاليف البناء بخلاف تنفيذ خدمات أخرى مثل إنشاء سدود وهرابات لتوفير وتخزين مياه الأمطار طوال العام وتتدريب النساء على الحرف اليدوية (التريلوكو والخياطة والسجاد والتطريز والكليم وصناعة الحلوي) وبعد توقف الاتفاقية بسبب الظروف الأمنية - ولاستمرار مسيرة التنمية ، تقوم الدولة مثلثة في جهاز التعمير بتنفيذ مشروع التنمية التكاملة لأهال سيناء باستكمال دعم وتمويل المشروع والتوسيع في إقامة المشروعات الخدمية لصالح المواطن السيناوي حيث يتم اختيار عدة تجمعات سكنية بالتنسيق مع محافظتي شمال وجنوب سيناء وشيوخ القبائل يتم من خلالها تنفيذ عدة أنشطة من زراعات وخزانات وهرابات ورعاية أغنام ومزارع سكنية لتنمية التجمعات وتحويلها إلى تجمعات منتجة. ومنطلوب تشكيل مركز بحثي في جميع التخصصات لوضع خطط التنمية بما يتماشى مع المستجدات الحالية والرؤيا المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار:-

• الاهتمام بالتنمية البشرية لأهال سيناء.

• شراكة المجتمع المدني الممثل في شيوخ القبائل في مشروعات التنمية.

فريد عبد العال

فيما يتعلق بالوافد الجديد والتوافق المجتمعي أنا شخصياً لا أحب كلمة الوافد الجديد كلنا أبناء وطن واحد ومن ثم لا يجب تصنيف المجتمع هذا صعيدي وهذا أسيوطى فنحن جميعاً أبناء وطن واحد. ولا يجب ونحن نتكلم عن تطبيق منظومة التنمية أن ننسى أن سيناء مقسمة إلى مناطق نفوذ للقبائل، ومن ثم يجب إدماج هؤلاء في نسيج التنمية، خاصة وأن ما يقرب من ٨٥٪ من السكان نشاطهم الاقتصادي غير واضح، كما يجب النظر إلى التركيبة السكانية السائدة خاصة في مناطق الجنوب، حيث إن غالبية العاملين في قطاع السياحة والتعدين من سكان الدلتا والصعيد.

وهناك نماذج متعددة للتوافق المجتمعي، مثل نموذج السياسة الموجودة في الجنوب، محتاجين الاهتمام بهذه المجموعات خلال الفترة القادمة وإقامة مشروعات بديلة في مناطق سيناء، لدينا ١١ منطقة صناعية بعضها اشتغل وبعض سيعمل الصيف القادم، هناك مجموعة وطنية مخلصة للتشغيل هدفها خلال أسبوعين أن تستوعب مليون عاطل ولن أدخل في التفاصيل لكن من السهل أن تستوعب مليون عاطل في بعض المجالات المتاحة للعمل خاصة في بعض المشروعات المتناهية الصغر والخدمة.

محمود عبد الحى

الناس في سيناء لهم طبيعة معينة تحتاج العديد من المجهودات خاصة على مستوى علم النفس والاجتماع وتوعي من الرعاية على المستوى الوطني.

على الجانب الآخر مسألة احترام آدمية البشر مسألة مهمة عندما يكون هناك مشكلة أبحث عن جذورها وأبحث عن إيجاد حلول عميقة لها وأساسية تراعي مصالح الأفراد لأن السيناوية لهم طبيعة وتركيبية شخصية وإنسانية بها كثير من الجوانب الجيدة والإيجابية كما أن بها أيضاً طبائع وتقاليد تختلف عما لدينا أهل الوادي.

ولابد أن تعالج كل هذه القضايا في إطار تنموي حقيقي في إطار إدراك الحاجة الحقيقة لهؤلاء السيناويين ونتعامل معهم طبقاً لاحتاجاتهم ونكتب ثقفهم ونعمل على اندماجهم الكامل في المجتمع المصري كله.

وفي ختام هذا اللقاء نشكر حضراتكم على هذا اليوم الثرى في أذكاره وفي إخلاصه لقضية هامة ونشكر أ.د. مدوح على الورقة الخلنية وما بذله فيها من جهد علمى وفكري متميز. ونشكر حضراتكم وشرفتنا إلى اللقاء في دائرة حوار آخرى بإذن الله.

[ar-wi Kipedia. Org/wiki](http://ar-wi Kipedia. Org/wiki)

- (\*) الأهرام، ٢٠١٣/٨/٢٦.
- (١) الأهرام، ٢٠١٢/٨/١٠.
- (٢) الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار، محافظة جنوب سيناء، مايو ٢٠١٢.
- (٣) الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار، محافظة شمال سيناء، مارس ٢٠١٠.
- (٤) الأهرام، ٢٠١٢/٨/١٠.
- (٥) الأهرام، ٢٠٠٩/٤/٢٦، وانظر أيضاً، الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء، المرجع المذكور بعاليه.
- (٦) الأهرام، ٢٠١٣/١٠/٢.
- (٧) الأهرام، ٢٠٠٩/٤/٢٥.
- (٨) مصادر الثروة التعدينية بمحافظة شمال سيناء، النشرة الداخلية.
- (٩) الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع الخاص، محافظة شمال سيناء، فبراير ٢٠١٠.
- (١٠) الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار، جنوب سيناء، المرجع السابق ذكره.
- (١١) الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي، المراجع السابقتين ذكره.
- (١٢) الأهرام، ٢٠١٣/٨/١٧.
- (١٣) الأرقام المذكورة في هذا الجزء مأخوذة من: الجهاز المركزى للتبيئة العامة والإحصاء الدراستين السابقتين لشمال وجنوب سيناء.
- (١٤) حسبت هذه المعدلات بواسطة معن الدائرة من البيانات الخاصة بدراسة شمال وجنوب

سيناء، والواردة في الدراستين السابقتين عن تنمية سيناء للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

- (١٦) الأرقام المذكورة في هذا الموضوع مأخوذة من الدراستين السابقتين التي أجراهما: الجهاز المركزي للتعداد العامة والاحصاء بخصوص شمال وجنوب سيناء.
- (١٧) نفس المصدر السابق مباشرة.
- (١٨) نفس المصدر السابق مباشرة.
- (١٩) نفس المصدر السابق مباشرة.
- (٢٠) نفس المصدر السابق مباشرة.